963+

www.963media.com

الجمعة 05 حزيران /يونيو 2026 | العدد 63

الحرب السورية أعادتني إلى نقطة الصفر

12

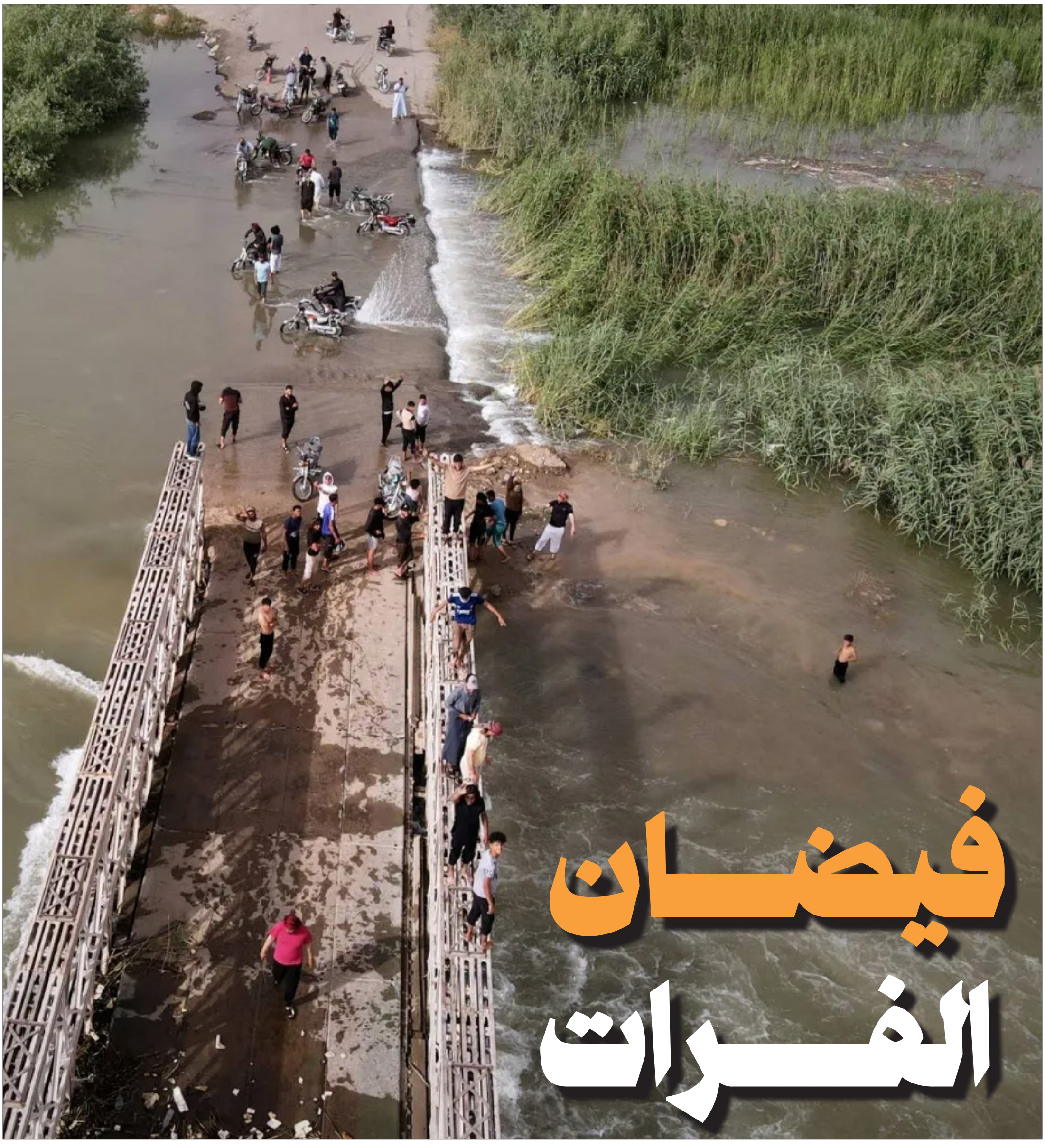

فيضان الفرات

02

الكوارث الطبيعية تعرقل مسار التعافي

9

كهرباء دير الزور وعود بلا تنفيذ

10

الدومينو الاقتصادي كيف يُغرق الفيضان «الليرة السورية»؟

الكوارث الطبيعية تعرقل مسار التعافي الاقتصادي

معاذ الحمد

فيضان نهر الفرات في شرق سوريا ليس حدثاً موسمياً عابراً، بل يكشف هشاشة الاقتصاد والبنية التحتية المتضررة، حيث أصبح النهر عاملاً ناظماً للصدمات الاقتصادية المتكررة بين الفيضانات والجفاف.

وفي هذا السياق، يلفت د. بيار الخوري، نائب الرئيس المساعد في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا، في تصريحات لـ"963+" إلى أن ما يجري لا يمكن التعامل معه كأحداث طبيعية معزولة، بل كـ"متغير بنيوي" داخل اقتصاد أنهكته الحرب وتفكك المؤسسات وتعدد مراكز السيطرة على الأرض.

ويشير الخوري إلى أن تكرار الكوارث في بيئة غير مستقرة لا يؤدي فقط إلى تعطيل التعافي، بل يعيد عملياً "ضبطه إلى الصفر"، حيث تُمحى خلال أيام نتائج سنوات من الجهد المحلي في الزراعة والبنية التحتية. هذا النمط من الصدمات، من الجفاف إلى الفيضانات، يخلق وفق وصفه "فخ الإصلاح"، إذ تُستنزف الموارد في معالجة الخسائر الفورية بدل الاستثمار في بناء قدرات طويلة الأمد.

وعلى الأرض، تظهر التداعيات بشكل مباشر في القطاع الزراعي باعتباره الأكثر هشاشة والأكثر ارتباطاً بالفيضان.

وتسببت الفيضانات في غمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على ضفاف الفرات، ما أدى إلى تلف محاصيل كانت على وشك الحصاد، وهو ما يعني خسائر لا تقتصر على المزارعين فقط، بل تمتد إلى الناتج الزراعي الوطني ككل.

ويؤكد الدكتور عبد الحميد صباغ، الخبير الاقتصادي وعضو الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، في تصريحات لـ"963+" أن الأضرار طالت أيضاً بنى تحتية حيوية تشمل مضخات المياه وشبكات الري وبعض الجسور والآليات الزراعية، مقدّرًا حجم الخسائر بملايين الدولارات، مع انعكاسات تطال المجتمع السوري بأكمله وليس المناطق المتضررة وحدها.

تداعيات اقتصادية متسلسلة

تتجاوز آثار الفيضانات الخسائر المباشرة لتشمل الاقتصاد الكلي، عبر تعطل الزراعة وارتفاع البطالة وتراجع الأمن الغذائي وزيادة

> **تكرار الكوارث يعيد التعافي إلى الصفر ويحوّل التنمية إلى فخ للإصلاح والاستجابة الطارئة**

كلفة النقل والضغط على سلاسل الإمداد.

وفي هذا الإطار، يشير صباغ إلى أن هذه الكوارث تفرض أعباء إضافية على الموازنة العامة، نتيجة الحاجة إلى تمويل عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل، ما قد يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد بعيداً عن قطاعات تنموية أخرى، وهو ما يبطئ دورة التعافي الاقتصادي برمتها.

ومن زاوية أعمق، يربط الخوري بين تكرار الكوارث وبين تشكل نمط اقتصادي قائم على الاستجابة الطارئة بدل التخطيط التنموي. هذا النمط، بحسب وصفه، يقود إلى ما يسميه "فخ الإعاشة"، حيث تتحول المجتمعات الريفية من وحدات إنتاج إلى كيانات تركز على البقاء فقط، في ظل استنزاف مستمر لرأس المال المادي والاجتماعي.

ويضيف أن هذا الإرهاق التراكمي يعمّق فقدان الثقة الاستثمارية ويكرّس بيئة عالية المخاطر، ما يجعل أي استثمار تنموي طويل الأمد محدود الجدوى أو سريع التآكل أمام صدمة جديدة. وهكذا، يتحول الاقتصاد المحلي إلى حلقة مغلقة من الاستجابة للأزمة بدل الخروج منها.

الوقاية الغائبة وإدارة المخاطر

في المقابل، يركز خبراء الاقتصاد على أن جزءاً كبيراً من حجم الكارثة يعود إلى ضعف سياسات الوقاية وإدارة المخاطر. فغياب أنظمة إنذار مبكر فعالة، إلى جانب ضعف تنظيم مجاري الأنهار والتعديات المتراكمة عليها خلال سنوات الجفاف، ساهم في تضخيم الأضرار عند حدوث الفيضان.

ويشدد صباغ على أن إعادة الإعمار وحدها لا تكفي، بل يجب أن تترافق مع منظومات وقائية وإدارة فعالة للموارد المائية، محذراً من أن إعادة بناء ما تهدم دون تغيير بنيوي في إدارة المخاطر سيؤدي إلى تكرار السيناريو نفسه مستقبلاً.

ويؤكد الخوري أن هذه الحالة لا تسمح ببناء مسار تنموي مستقر، بل تفرض واقعاً يُدار فيه المستقبل على أساس "انتظار الكارثة المقبلة".

دير الزور والرقة.. ثغرات الدولة!

أحمد الجابر

كشفت فيضانات الفرات في دير الزور والرقة، التي تعد من الأشد منذ عقود، عن أضرار واسعة طالت البنية التحتية ومحطات المياه والأراضي الزراعية، وأثرت على أكثر من 19 ألف شخص. ومع تحذيرات أممية واستجابة حكومية ميدانية، برزت ملفات إعادة تأهيل البنى التحتية، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وحماية الأمنين المائي والغذائي كأولويات ملحة في مرحلة ما بعد الحرب.

يقول فراس علاوي، الكاتب الصحفي لـ"963+": إن ما حدث من فيضانات يكشف عن وجود أولويات جديدة تفرض نفسها دائماً في عملية إعادة الإعمار. ويضيف أن الفيضانات أظهرت بشكل واضح ضعف البنية التحتية، بل ودمار أجزاء منها، الأمر الذي لعب دوراً في تسريع عمليات صيانة بعض المرافق الأساسية، ووضع خطط لاستكمال هذا الملف.

يرى علاوي أن فيضانات الفرات كشفت ضعف البنية التحتية وتباطؤ الاستجابة، خصوصاً في دير الزور والرقة، ما دفع إلى تسريع مشاريع ترميم الجسور بعد توجيهات مباشرة من الرئيس السوري.

ويؤكد أن الكارثة أظهرت أيضاً هشاشة إدارة ملف المياه في المنطقة، وأهمية الاتفاقيات الإقليمية مع دول الجوار لضمان تنظيم الموارد المائية، إلى جانب ضرورة تطوير بنية تحتية قادرة على مواجهة الكوارث وإعادة تفعيل إدارات الطوارئ.

كما يشير إلى أن الفيضانات تسببت بتضرر آلاف الهكتارات الزراعية خلال موسم حصاد القمح، ما انعكس سلباً على الأمن الغذائي وخسائر الفلاحين، رغم أن حجم الأضرار جاء أقل من المتوقع.

ويرى علاوي أن الاستجابة الرسمية والشعبية كانت مقبولة نسبياً رغم ضعف الجاهزية، داعياً إلى تعزيز الوعي المجتمعي وإطلاق خطط مستدامة لإدارة نهر الفرات وحمايته من التعديات.

يقول أحمد العساف، الصحفي من الرقة لـ"963+": إن الفيضانات التي شهدتها الرقة ودير الزور مؤخراً تُعد حدثاً غير مسبوق منذ سنوات طويلة، مضيفاً أن كبار السن يؤكدون أن المنطقة لم تشهد فيضانات مشابهة منذ نحو ثلاثين عاماً، وتحديداً منذ عام 1988.

يرى العساف أن فيضانات الفرات كشفت عن تعديات واسعة على مجرى النهر وسرّيه، حيث تركزت الأضرار في المناطق المتجاوزة لحرم النهر، مقابل تأثر محدود للأراضي النظامية، ما أبرز حجم المخالفات القائمة.

ويشير إلى أن الاستجابة في بدايتها كانت ضعيفة نتيجة غياب الجاهزية، قبل أن تتحسن لاحقاً مع تدخل الدفاع المدني وتعزيز السواتر الترابية لحماية المضخات الرئيسية.

وفي ملف المياه، يوضح أن ارتفاع التصريف من نحو 200 إلى أكثر من 1800 متر مكعب كشف غياب البنية التخزينية القادرة على استيعاب الفائض والاستفادة منه.

أما زراعياً، فيعتبر أن الأضرار بقيت محدودة نسبياً مقارنة باتساع الرقعة المزروعة، إذ لم تتجاوز نحو ألفي دونم من أصل عشرات آلاف الهكتارات في الرقة. ويخلص إلى أن الاستجابة كانت مقبولة إجمالاً، مع ضرورة تقييم الخسائر بدقة لضمان تعويض المتضررين مستقبلاً.

يقول إياد علي الحجي، الباحث الاقتصادي لـ"963+": إن ملف المياه في سوريا، ولا سيما المشاريع المرتبطة بنهر الفرات، من سد الفرات وسد تشرين وسد البعث، إلى المساحات المروية وقنوات الري والأراضي المستصلحة للزراعة ومحطات ضخ مياه الشرب، يُعد من أولويات الأمن المائي والزراعي والغذائي، فضلاً عن ارتباطه المباشر بأمن الكوارث.

ويرى الحجي أن إدارة نهر الفرات ملف تاريخي يتطلب استجابة دائمة واستعداداً مسبقاً، خاصة بعد إنشاء السدود، معتبراً أن موجة الفيضان الأخيرة كشفت ضعف الجاهزية وسوء التنسيق في إدارة تدفقات المياه، إلى جانب إهمال طويل للبنية التحتية الممتدة من السدود إلى شبكات الري منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتفاقم ذلك خلال سنوات الحرب وتعدد الجهات المسيطرة على المنطقة دون اهتمام كافٍ بالأمن المائي.

ويؤكد أن مواجهة الكوارث تتطلب تخطيطاً مؤسسياً مشتركاً بين مختلف الوزارات والجهات الخدمية، وليس الاقتصار على الاستجابة بعد وقوع الأزمات، لافتاً إلى أهمية تنظيم الاستيطان البشري على ضفاف النهر ومنع التعديات، وتعزيز التنسيق الإقليمي وإعادة تأهيل البنية التحتية، بما يضمن إدارة مستدامة للموارد المائية ويحول دون تكرار الأضرار مستقبلاً.

كيف نصنع تعافياً قادراً على مواجهة الأزمات؟

عمار زيدان

تعرضت سوريا على مدى السنوات الماضية دماراً واسع النطاق طال مختلف القطاعات الحيوية، من المساكن والطرق وشبكات المياه والكهرباء إلى المرافق الصحية والتعليمية والإنتاجية. ومع تزايد الحديث عن مرحلة ما بعد الحرب برزت قضية إعادة الإعمار كأحد أبرز التحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد. إلا أن النقاش لم يعد يقتصر على كيفية إصلاح ما تهدم أو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، بل امتد ليشمل تساؤلات أعمق حول طبيعة التنمية المطلوبة وقدرة البنية التحتية المستقبلية على مواجهة المخاطر والتحديات المتجددة.

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم "بناء المرونة" باعتباره نهجاً يتجاوز إعادة تأهيل الأصول المتضررة إلى تصميم أنظمة ومرافق أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية، سواء كانت ناتجة عن الكوارث الطبيعية، أو التغيرات المناخية، أو الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، أو حتى احتمالات تجدد النزاعات.

وبينما تركز إعادة الإعمار التقليدية على استعادة الخدمات والوظائف الأساسية بالسرعة الممكنة، يسعى بناء المرونة إلى دمج اعتبارات الاستدامة وإدارة المخاطر والتكيف طويل الأمد ضمن عملية التخطيط والتنفيذ.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في الحالة السورية، حيث تتداخل تحديات التعافي الاقتصادي مع آثار التغير المناخي وشح الموارد وتزايد الضغوط على البنية التحتية والخدمات العامة.

ومن ثم، فإن القرارات المتخذة اليوم بشأن الاستثمار وإعادة البناء ستؤثر بشكل مباشر في قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة خلال العقود المقبلة.

ومن الضروري، توضيح الفروق الجوهرية بين مفهومي إعادة الإعمار وبناء المرونة، وتحليل مزايا كل منهما وتحدياته، مع معرفة أهمية الانتقال من منطق ترميم الأضرار إلى تبني رؤية تنموية شاملة تضع الاستدامة والقدرة على مواجهة المخاطر المستقبلية في صميم عملية إعادة بناء البلاد.

ويرى إبراهيم كابان، مدير مؤسسة الجيوستراتيجي للدراسات، أن التمييز بين مفهومي إعادة الإعمار وبناء المرونة يعد أمراً أساسياً لفهم متطلبات مرحلة التعافي في الدول التي تعرضت لأزمات وصراعات طويلة الأمد. فإعادة الإعمار تركز بشكل رئيسي على إصلاح الأضرار التي خلفتها الأزمات وإعادة الخدمات والبنية التحتية إلى مستوياتها السابقة، من خلال إعادة تأهيل الطرق والجسور والمدارس والمشافي وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات. وهي عملية ضرورية لاستعادة الحياة الطبيعية وتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان، إلا أنها تبقى مرتبطة بمعالجة نتائج الأزمة وآثارها المباشرة.

ويوضح كابان في تصريحات لـ"963+"، أن بناء المرونة يمثل نهجاً أكثر شمولاً واستدامة، إذ يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع ومؤسساته وبناه التحتية على مواجهة الصدمات المستقبلية والتكيف معها وتقليل آثارها السلبية. ولا يقتصر هذا المفهوم على إعادة ما كان قائماً قبل الأزمة، بل يتجاوز ذلك نحو تطوير منظومات أكثر قدرة على الصمود والاستمرار في العمل تحت مختلف الظروف والتحديات.

ويؤكد أن التعافي الحقيقي لا يتحقق بمجرد ترميم ما تضرر وإعادة إنتاج الأنماط القديمة ذاتها، لأن ذلك يعني الإبقاء على نقاط الضعف التي ساهمت في تفاقم آثار الأزمات السابقة. ومن هنا تبرز أهمية استثمار مرحلة التعافي كفرصة لإعادة التفكير في أسس التنمية والبنية التحتية، والعمل على تصميم مشاريع أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية، سواء كانت كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية أو تغيرات مناخية أو حتى اضطرابات أمنية وسياسية.

ويشير كابان إلى أن بناء المرونة يساهم في تقليل الخسائر البشرية والمادية مستقبلاً، كما يحد من تكاليف الاستجابة للطوارئ وإعادة الإعمار المتكررة. فكلما كانت البنية التحتية أكثر متانة وقدرة على التكيف، ازدادت قدرة المجتمعات المحلية على الحفاظ على الخدمات الأساسية واستمرارية النشاط الاقتصادي خلال فترات الأزمات.

أما في الحالة السورية، فيرى كابان أن الاستثمار في بنية تحتية مرنة يشكل أحد أهم شروط تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل. فتصميم شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق وفق معايير حديثة تراعي المخاطر المحتملة يسهم في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام التحديات المستقبلية. كما أن هذا التوجه يدعم جهود التنمية ويعزز الثقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية، بما يهيئ الظروف اللازمة لعودة الاستثمارات وتحسين مستويات المعيشة.

ويخلص كابان إلى أن بناء المرونة لا ينبغي النظر إليه باعتباره خياراً تنموياً إضافياً، بل باعتباره استثماراً استراتيجياً في أمن المجتمع واستقراره ومستقبله. فنجاح مرحلة التعافي لا يقاس فقط بما يتم إصلاحه اليوم، وإنما بمدى قدرة ما يتم بناؤه على حماية المجتمع وتقليل المخاطر وضمان استمرارية التنمية في السنوات المقبلة.

بدوره، يقول الصحفي محمد مصطفى لـ"963+"، أن الحديث عن عملية إعادة الإعمار وبناء المرونة لا ينبغي أن يقتصر على البنية التحتية والمشاريع الهندسية فقط، بل يجب أن يشمل البعد الاجتماعي والاقتصادي الذي يشكل الأساس الحقيقي لأي عملية تعافٍ مستدامة. فنجاح جهود إعادة الإعمار لا يقاس بعدد المباني التي يتم تشييدها أو الطرق التي يتم إصلاحها، وإنما بمدى انعكاس هذه الجهود على حياة المواطنين وقدرتهم على استعادة الاستقرار وفرص العمل والخدمات الأساسية.

ويؤكد مصطفى أن المجتمعات الخارجة من الأزمات تحتاج إلى استعادة الثقة بالمؤسسات العامة وبقدرتها على تلبية احتياجات الناس إلى حد كبير، لأن فقدان هذه الثقة يعد من أحد أبرز التحديات التي تواجه مراحل ما بعد الحروب والصراع. لذلك فإن بناء المرونة يبدأ من تمكين المجتمعات المحلية وإشراكها في تحديد الأولويات التنموية، بما يضمن أن تكون المشاريع المنفذة متوافقة مع الاحتياجات الفعلية للسكان.

ويضيف، "الاستثمار في التعليم والتدريب المهني وخلق فرص العمل يمثل جزءاً أساسياً من بناء المرونة التي يتم السعي إلى تحقيقه، لأن المجتمعات التي تمتلك موارد بشرية مؤهلة واقتصاداً محلياً نشطاً تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتكيف مع المتغيرات".

وتحقيق التعافي المستدام في سوريا يتطلب رؤية متكاملة وواقعية بشكل كبير تجمع بين إعادة تأهيل البنية التحتية وتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي، بما يضمن انتقال البلاد من مرحلة التعافي المؤقت إلى مرحلة الاستقرار والتنمية طويلة الأمد وهو مايحتاجه السوريون في الداخل، بحسب مصطفى.

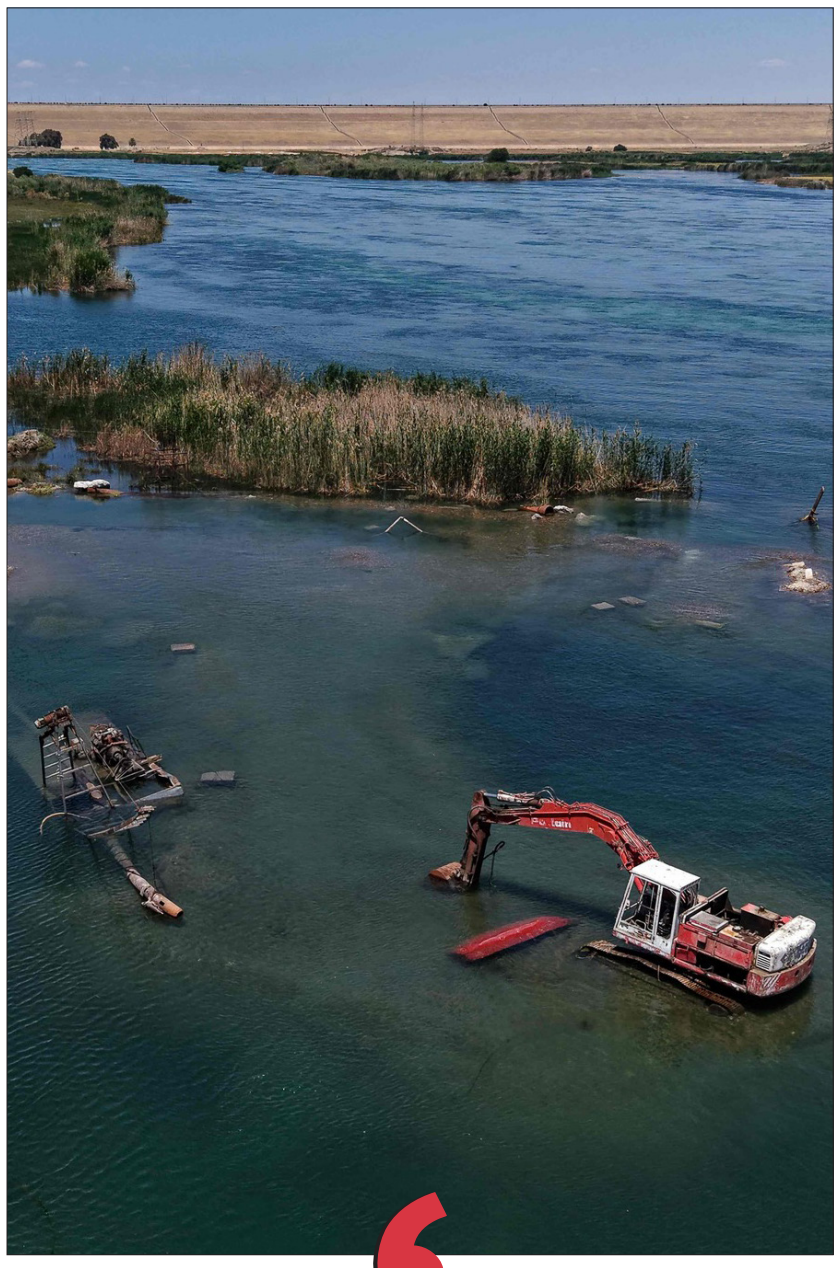

لا يقتصر التعافي على إعادة بناء ما دمرته الأزمات، بل يتجاوز ذلك نحو بناء مرونة قادرة على حماية المجتمع

فيضان الفرات اختبار للاستثمار والتنمية

رامي شفيق

شهدت محافظتا دير الزور والرقة في شرق سوريا فيضاناً غير مسبوق لنهر الفرات نتيجة الأمطار الغزيرة وذوبان الثلوج وفتح بوابات سد أتاتورك، ما تسبب بغمر منازل وأراضٍ زراعية وتعطل محطات المياه والكهرباء، وأجبر السلطات على رفع جاهزية فرق الطوارئ وتنفيذ إجراءات احترازية وإخلاءات محدودة، فيما خفّضت وزارة الطاقة كميات المياه الممررة عبر السد وأعلنت متابعة الوضع لضمان استقرار مناسيب النهر. وتبرز الأزمة هشاشة إدارة الموارد المائية والبنية التحتية، وتأثيرها على البيئة الاستثمارية في المنطقة، حيث يبقى جذب الاستثمارات مرتبطاً بقدرة المؤسسات على حماية الأراضي والمرافق وتعزيز الاستقرار، رغم مقومات المنطقة الاقتصادية الكبيرة.

ويوضح الدكتور رفعت عامر أن ارتفاع منسوب مياه الفرات لم يكن مجرد كارثة طبيعية موسمية، بل كشف عن مشكلات بنيوية عميقة تشمل ضعف البنية التحتية، وغياب التخطيط الاستراتيجي، ونقص أنظمة الإنذار المبكر وإدارة المخاطر، مؤكداً في حديثه لـ"963+" أن الأزمة شكّلت اختبارا لقدرة الدولة على حماية المواطنين وإدارة الأزمات في منطقة حيوية زراعياً واقتصادياً.

ويشير إلى أن تحوّل ظاهرة متوقعة إلى أزمة واسعة يطرح تساؤلات حول جاهزية المؤسسات واستعدادها للكوارث قبل وقوعها.

وحول الاستثمار، يشدد عامر على أن الكوارث غير المُدارة تؤثر مباشرة على ثقة المستثمرين، إذ يبحث رأس المال عن بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ، محذراً من أن الفيضان كشف تحديات قائمة رغم المقومات الاقتصادية للمنطقة الشرقية.

ويؤكد أن معوقات الاستثمار تتجاوز آثار الفيضان لتشمل عدم الاستقرار المؤسسي والقانوني، والأمنية، والقيود المالية وضعف الضمانات القضائية، مشدداً على أن استعادة الثقة تتطلب إصلاحات واسعة إلى جانب معالجة آثار الكارثة.

ويشدد عامر على إمكانية تحويل أزمة الفرات إلى فرصة لإعادة بناء الثقة عبر منظومة متكاملة لإدارة المخاطر تشمل خرائط للمناطق المهددة، وأنظمة إنذار مبكر مرتبطة بالسدود ومحطات القياس، وسواتر مائية حديثة، وتأميناً زراعياً فعالاً، وبيئة قانونية تحمي المستثمرين والملكية الخاصة، مؤكداً ضرورة التعامل مع الملف كقضية أمن قومي وتنمية استراتيجية لا ملف خدمي، مع تعزيز السواتر والجسور قبل المواسم. ويدعو إلى غرفة عمليات مشتركة للمياه والطوارئ والزراعة والطاقة وتوسيع التنسيق مع تركيا، محذراً من أن غياب التخطيط سيؤدي لتكرار الأزمات، مع التأكيد على خطط إخلاء ومراكز إيواء ومخزون طوارئ.

كشف فيضان نهر الفرات في دير الزور والرقة هشاشة البنية التحتية وتهديد البيئة الاستثمارية

من جانبه يشير المستشار الاقتصادي عامر ديب في حديثه لـ"963+" إلى أن أزمة المياه في شرق الفرات يجب تقييمها من عدة زوايا، وليس فقط من زاوية ضعف الاستثمار، مشدداً على أن المنطقة تعاني أساساً من انعدام البنية التحتية، وسدود قديمة تعرضت لأضرار جراء النزاعات، ما جعلها غير قادرة على استيعاب كميات المياه الحالية.

ويوضح ديب أن تدفق المياه الكبيرة دون منشآت تخزين مناسبة أدى إلى أضرار واسعة، داعياً إلى التنسيق مع تركيا لتعويض المزارعين وضمان فتح السدود في أوقات مدروسة لدعم القطاع الزراعي.

ويؤكد ديب أن استثمار المياه يتطلب إنشاء خزانات وسدود صغيرة مؤقتة، وتشجيع الاستثمارات، وإطلاق مشاريع تنموية في المناطق الريفية، مع إعادة تأهيل البيئة الفكرية والتنموية لتعزيز ثقافة الإنتاج والتنمية.

ويلفت عامر ديب إلى أن التحديات الاقتصادية المتراكمة في شرق الفرات تشمل ضعف البنية التحتية، ومشكلات الاستثمار، وتراجع الأمان، وعقبات قطاع النفط، ما يحدّ من النشاط الاستثماري رغم توفر حلول قابلة للتنفيذ، محذراً من أن غياب التخطيط الفاعل قد يحوّل الفرص إلى أزمات.

ويدعو إلى إشراك أبناء المنطقة في التنمية وتشجيع رؤوس الأموال المحلية، مستعرضاً مقوماتها الكبيرة من الزراعة والنفط والمعادن، مؤكداً أن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ضرورة لتعزيز الترابط المجتمعي وبناء تنمية مستدامة.

إدارة المخاطر أولوية

روز هلال

لم تعد الكوارث الطبيعية في سوريا أحداثاً استثنائية يمكن التعامل معها بوصفها حالات طارئة عابرة، بل باتت تكشف حجم التحديات المتراكمة التي تواجه البلاد في مرحلة ما بعد الحرب.

وبينما تتجه الجهود نحو إعادة الإعمار واستعادة البنية التحتية المدمرة، أعادت فيضانات نهر الفرات الأخيرة في محافظات الرقة ودير الزور وحلب طرح سؤال ملحّ: هل أصبحت إدارة المخاطر والكوارث أولوية لا تقل أهمية عن إعادة الإعمار؟

خلال أيام قليلة، غمرت المياه آلاف الدونمات الزراعية وتضررت منازل ومنشآت خدمية ومحطات مياه وجسور حيوية، في مشهد أظهر هشاشة البنية التحتية وضعف قدرتها على مواجهة المتغيرات المناخية والظواهر الطبيعية المتطرفة.

كما كشفت الفيضانات آثار سنوات الجفاف التي دفعت السكان إلى التوسع الزراعي والعمراني داخل الحرم الطبيعي للنهر، ما جعل هذه المناطق أكثر عرضة للخطر عند أي ارتفاع مفاجئ في منسوب المياه.

وكانت مديرية الزراعة في دير الزور قد أعلنت تضرر أكثر من 10 آلاف دونم زراعي، فيما قدرت محافظة الرقة الأضرار بنحو 1800 دونم، إضافة إلى خروج عشر مضخات مياه عن الخدمة مؤقتاً. كما تضررت خيام نحو 175 عائلة تقيم بالقرب من ضفاف النهر.

محافظة دير الزور أعلنت تضرر أكثر من 10 آلاف دونم زراعي، فيما قدرت محافظة الرقة الأضرار بنحو 1800 دونم

ويقول عمر المالكي، مدير وحدة التواصل والإعلام في منظمة الهلال الأحمر السوري، إن الفيضانات التي شهدتها مناطق واسعة على امتداد نهر الفرات منذ أواخر أيار/مايو 2026 جاءت نتيجة زيادة كميات المياه الواردة من تركيا بالتزامن مع ذوبان الثلوج والهطولات المطرية الغزيرة في أعالي حوض النهر.

وأوضح لـ"963+"، أن السلطات السورية فتحت بوابات سد الفرات لتخفيف الضغط على البحيرة وضمان سلامة السد، إلا أن ارتفاع المنسوب أدى إلى غمر أحياء سكنية وأراضٍ زراعية، وتعطل بعض الجسور، وتهديد محطات مياه الشرب، فضلاً عن انقطاع الكهرباء في عدد من المناطق كإجراء احترازي.

وأشار المالكي إلى نزوح نحو 2727 أسرة من المناطق المتضررة، إضافة إلى خسائر واسعة في الزراعة والثروة الحيوانية وارتفاع المخاطر الصحية المرتبطة بتلوث المياه وتعطل شبكات الصرف الصحي. كما تضررت مخيمات ومنازل عدة في دير الزور وجرابلس، بينما تعرضت مساحات زراعية ومشاريع تربية الأسماك لأضرار كبيرة.

وفي إطار الاستجابة الإنسانية، قدم الهلال الأحمر السوري خدمات طبية وإغاثية عاجلة للمتضررين، شملت الرعاية الصحية وتوزيع المواد الغذائية والبطانيات ومستلزمات النظافة، إلى جانب دعم محطات المياه المهددة بالفيضانات.

ويؤكد أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة الحسين بن طلال، الدكتور حسن الدعجة، أن التعامل مع مخاطر الفيضانات يبدأ بتفعيل أنظمة الإنذار المبكر ومراقبة المناسيب بشكل مستمر، إلى جانب حماية المنشآت الحيوية وتنفيذ خطط إخلاء منظمة للمناطق الأكثر عرضة للخطر.

ويشدد الدعجة على أن التحدي الحقيقي لا يكمن في إعادة بناء ما تهدم فحسب، بل في تبني رؤية تنموية مستدامة تدمج إدارة المخاطر ضمن خطط الإعمار. ويرى أن تطوير شبكات الحماية من الفيضانات، وتحسين إدارة الموارد المائية، والاستثمار في أنظمة الرصد المبكر والتخطيط العمراني السليم، باتت جميعها متطلبات أساسية لضمان استدامة التنمية وتقليل الخسائر مستقبلاً.

كيف تحافظ سوريا على حقوقها المائية؟

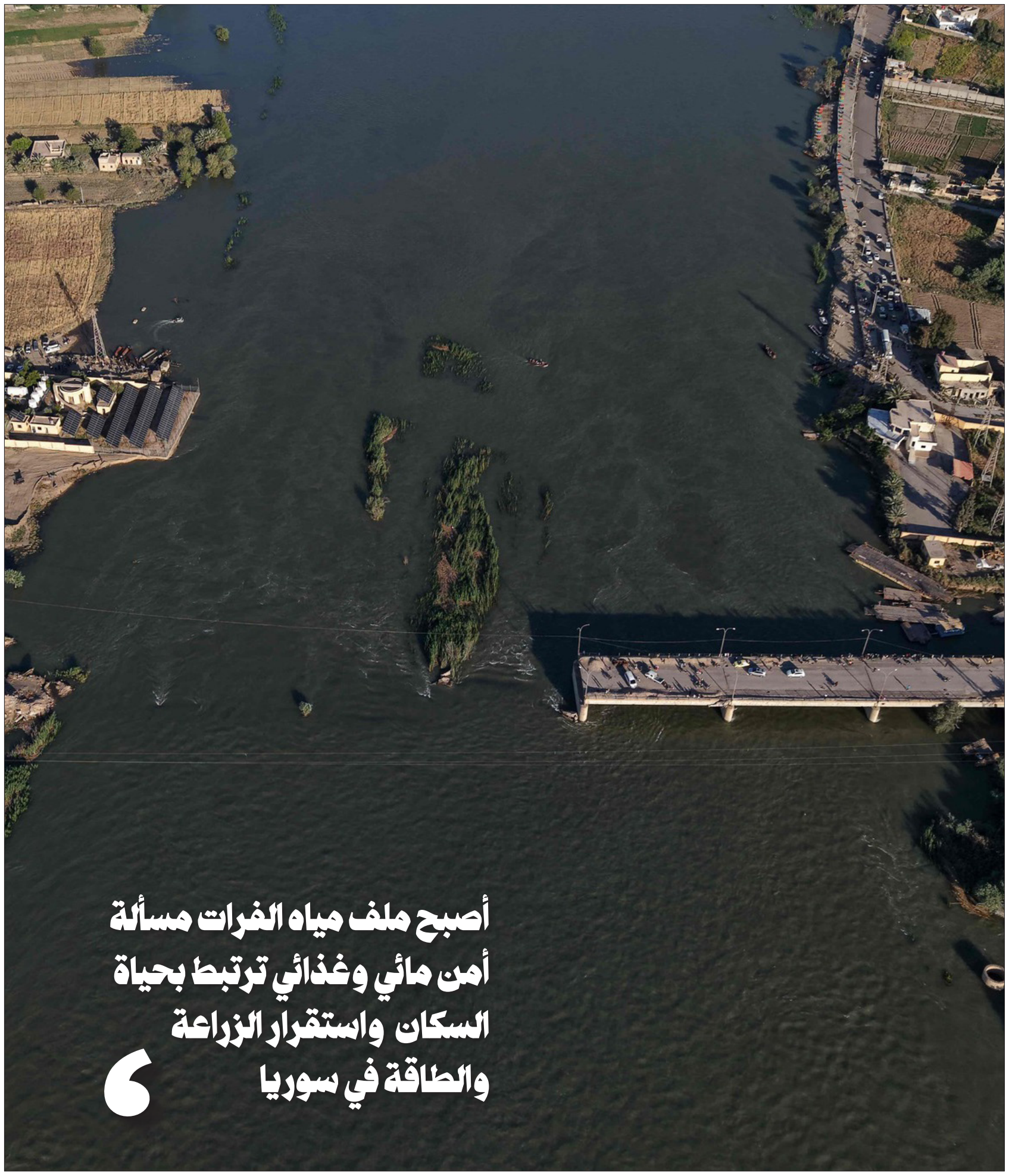

أصبح ملف مياه الفرات مسألة أمن مائي وغذائي ترتبط بحياة السكان واستقرار الزراعة والطاقة في سوريا

يُعد نهر الفرات أحد أهم الأنهار الدولية في الشرق الأوسط، إذ ينبع من تركيا ويمر بسوريا وصولاً إلى العراق، ما جعله محور اتفاقيات مائية وخلافات سياسية مستمرة بين الدول الثلاث. ومع تفاقم التغير المناخي وتراجع الأمطار وتوسع المشاريع المائية، بات ملف الفرات قضية استراتيجية لسوريا المرتبطة به في مياه الشرب والري والطاقة. وتشمل أبرز الاتفاقيات تفاهم 1987 بين سوريا وتركيا حول إطلاق 500 متر مكعب/ثانية عند الحدود، واتفاق 1990 بين سوريا والعراق لتقاسم الوارد المائي بنسبة ٪42 لسوريا و٪58 للعراق، إلا أن الالتزام بهذه التفاهمات ظل محل جدل متكرر مع فترات الجفاف وتراجع التدفقات.

ملف الفرات خارج المساومات

يؤكد حسام نجار، المحلل السياسي المقيم في بولندا، أن ملف المياه في المنطقة لم يعد مجرد قضية خدمية أو اقتصادية، بل أصبح مرتبطاً بشكل مباشر بالأمن المائي والغذائي للسكان، مشدداً على أن هذا الملف لا يجوز أن يخضع للمساومات أو التنازلات السياسية.

ويقول نجار لـ"963+" إن الأمن المائي والغذائي أصبح أكثر أهمية في المرحلة الحالية، لأنه يرتبط بحياة الناس ومعيشتهم اليومية، الأمر الذي يستوجب وجود حدود دنيا لا يمكن التنازل عنها، داعياً الحكومة السورية إلى إدراك حجم المخاطر المترتبة على هذا الملف والعمل على إيجاد تفاهمات ثلاثية بين دول حوض الفرات في المرحلة الأولى، وصولاً إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف وفقاً للقوانين والقرارات الدولية الناظمة لتقاسم المياه المشتركة.

ويضيف أن العودة إلى النصوص الدولية والمعاهدات الخاصة بالمياه أصبحت ضرورة حتمية، ولا سيما بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، موضحاً أن على الحكومة السورية الاستعانة باختصاصيين وخبراء قانونيين لدراسة الاتفاقيات والقوانين الدولية المتعلقة بالمياه وآليات تفعيلها والاستفادة منها في حماية الحقوق المائية السورية.

ويشير نجار إلى أنه لا يمكن الاعتماد فقط على التعاون أو الاتفاقات الثنائية السابقة مع تركيا، لافتاً إلى ضرورة البحث عن حلول قانونية أكثر رسوخاً واستدامة، منوهاً إلى أن المشهد التركي أكثر تعقيداً من اختزاله في حكومة واحدة أو تيار سياسي واحد، مؤكداً أن "ليست كل تركيا هي جماعة أردوغان، وليست كل تركيا ترغب بالتعامل مع الدولة السورية بالطريقة ذاتها".

ويؤكد أن منطقة الفرات تشكل أساس الثروة الزراعية السورية، وأن انتظام جريان مياه النهر يعد شرطاً أساسياً لاستمرار النشاط الزراعي وتأمين الأمنين المائي والغذائي في سوريا، الأمر الذي يجعل الحفاظ على التدفقات المائية المنتظمة قضية استراتيجية بالنسبة للدولة السورية.

وحول الاتفاقيات المائية السابقة، يوضح نجار أن التفاهمات التي أبرمت بين سوريا وتركيا والعراق بدت في كثير من الأحيان وكأنها حبر على ورق، مشيراً إلى أن تركيا تعهدت عام 1987 بالسماح بمرور 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات إلى الأراضي السورية، فيما جرى في الوقت ذاته التوصل إلى اتفاق ثنائي بين سوريا والعراق يقضي بتمرير 58 بالمئة من هذه الكمية إلى العراق، على أن تبقى النسبة المتبقية داخل الأراضي السورية.

ويضيف أن الجانب التركي قلص لاحقاً، ونتيجة اعتبارات سياسية ومخاوف مرتبطة بالفيضانات واحتمالات الضغط على السدود التركية، كميات المياه المتدفقة نحو سوريا، الأمر الذي أدى إلى ظهور خلافات جديدة بين الدول المعنية.

ويشير إلى أن الدول الثلاث عادت لاحقاً إلى تفاهمات واتفاقات جديدة، إلا أن تركيا، بحسب رأيه، لم تلتزم مجدداً بما تم الاتفاق عليه، معتبراً أن ذلك يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية التي تنظم إدارة الأنهار العابرة للحدود وتحدد حقوق وواجبات الدول المتشاطئة.

ويؤكد نجار أن الأحداث الأخيرة أظهرت مجدداً أهمية التنسيق المسبق بين الدول المعنية بإدارة مياه الفرات، موضحاً أنه عندما واجهت تركيا مخاطر مرتبطة بالفيضانات واحتمالات الضغط على السدود، انعكست آثار ذلك على المناطق الواقعة داخل الأراضي السورية، ولا سيما في محافظة دير الزور، نتيجة غياب التنسيق الكافي بشأن حجم المياه المفرج عنها وتوقيت مرورها.

ويشدد على أن المياه تشكل في هذه المنطقة عقدة أساسية تبنى عليها العديد من السياسات الإقليمية، كما تستخدم في كثير من الأحيان كورقة ضغط متبادلة بين الأطراف المختلفة، مضيفاً أن نهر الفرات يمثل المثال الأبرز على ذلك، إذ ظل لعقود طويلة محوراً للتجاذبات والخلافات بين دول المنبع والمصب، كما استخدم في مراحل مختلفة كورقة ضغط سياسية من قبل تركيا تجاه كل من سوريا والعراق.

ويضيف أن مسار التفاهمات بين الدول الثلاث مر خلال السنوات الماضية بمراحل شديدة الحساسية، انعكست بشكل مباشر على الواقع الزراعي في سوريا والعراق، موضحاً أن تحكم تركيا بكميات المياه المتدفقة عبر النهر، إلى جانب إنشاء عدد من السدود والمنشآت المائية على مجراه، أدى إلى انخفاض كميات المياه الواصلة إلى دول المصب، بحيث أصبحت في كثير من الأحيان أقل من الاحتياجات الفعلية المطلوبة للقطاعين الزراعي والخدمي.

الفرات قضية أمن غذائي

يرى المهندس الزراعي فاروق عبد الله أن قضية مياه الفرات بالنسبة لسوريا لم تعد مجرد ملف ديبلوماسي أو قانوني، بل أصبحت قضية تتعلق مباشرة بالأمن الغذائي واستقرار القطاع الزراعي، فمعظم المناطق الزراعية الواقعة على امتداد حوض الفرات تعتمد بشكل كبير على انتظام التدفقات المائية لضمان استمرارية زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والقطن والخضروات.

ويؤكد في حديث لـ"963+" أن أي انخفاض مستمر في كميات المياه الواردة يؤدي إلى تقلص المساحات المروية، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وزيادة الاعتماد على المياه الجوفية التي تعاني أساساً من الاستنزاف في العديد من المناطق، إضافة إلى أن تراجع الواردات المائية ينعكس على إنتاج الطاقة الكهرومائية وعلى توفير مياه الشرب للسكان.

ويشير إلى أن الاتفاقيات المائية السابقة تشكل مرجعاً مهماً، لكنها تحتاج إلى آليات تنفيذ ومراقبة أكثر فاعلية تضمن التزام جميع الأطراف بحصص عادلة ومنتظمة، خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وتزايد فترات الجفاف.

ويضيف أن حماية الحقوق المائية السورية لا تعتمد فقط على المطالبة بالحصص المقررة، بل تتطلب أيضاً تطوير إدارة الموارد المائية داخل سوريا عبر تحديث شبكات الري، والحد من الهدر، واعتماد تقنيات الري الحديثة، والتوسع في الزراعات الأقل استهلاكاً للمياه.

ويختم بالقول إن الحل المستدام يكمن في تعاون إقليمي حقيقي بين تركيا وسوريا والعراق، قائم على تبادل البيانات المائية بشفافية، والتنسيق المسبق بشأن تشغيل السدود وإدارة مواسم الجفاف والفيضانات، بما يحفظ مصالح جميع دول حوض الفرات ويضمن الأمن المائي والغذائي لشعوبها.

سوريا ومتلازمة المرآة المكسورة

غاندي المهتار

متلازمة المرآة المكسورة» تعني أن كل السوريين يرون جزءاً من الجرح، لكن لا أحد يستطيع وحده رؤية الجرح كاملاً

ليست سوريا اليوم في لحظة انتصار كاملة، ولا في لحظة ولادة طبيعية لدولة جديدة. هي في المنطقة الرمادية الأخطر: سقط الأسد، لكن النظام العميق الذي زرعه في المجتمع لم يسقط بالكامل. انتهت عائلة حكمت بالحديد والنار أكثر من نصف قرن، لكن الخوف والشك والثأر والطائفية وانعدام الثقة، ما زالت تتحرك بين السوريين كأنها مؤسسات غير مرئية.

إن المتلازمة الاجتماعية الأكثر تعبيراً عن سوريا ما بعد الأسد هي "متلازمة المرآة المكسورة". فالبلد يشبه مرآة تحطمت إلى شظايا كثيرة؛ كل شظية تعكس جزءاً من الحقيقة، لكنها لا تعكس الصورة كلها. السنّي يرى سنوات القتل والتهجير والسجون، والعلوي يخاف من العقاب الجماعي، والدرزي يقلق من التهميش والاقتحام، والكردي يخشى خسارة مكتسبات الإدارة الذاتية، والمسيحي يبحث عن ضمانات، واللاجئ يسأل: هل أعود إلى وطن أم إلى ساحة انتقام؟

الانتقال السياسي، مهما بدا منظماً على الورق، لا يكفي وحده لترميم مجتمع خرج من حرب طويلة، ومن دولة استخدمت الطائفة والمخابرات والسجن والجوع والتهجير أدوات حكم. قبل أيام، شهدت دمشق أول تعديل حكومي ومحلي منذ سقوط الأسد، بعد نحو عام ونصف من المرحلة الانتقالية المحددة بخمس سنوات، في مؤشر إلى أن السلطة الجديدة ما زالت تبحث عن توازن بين السيطرة والشرعية واحتواء الاعتراضات. هنا تكمن خطورة "متلازمة المرآة المكسورة". فكل طرف يطالب بالدولة، لكنه يخاف من الدولة إذا أمسك بها الطرف الآخر. كل جماعة تقول إنها تريد القانون، لكنها تخشى أن يتحول القانون إلى انتقام. كل منطقة تريد الأمن، لكنها تشك في الجهة التي تحمل السلاح باسم الأمن.

الأخطر أن سوريا لا تواجه تركة الأسد وحدها، بل تواجه أيضاً تركة الحرب الأهلية. فالضحايا كثر، والجناة كثر، والروايات كثيرة. لا ذاكرة وطنية واحدة، بل ذاكرات متنازعة. هناك من يرى أن الأولوية هي محاسبة رجال النظام السابق. وهناك من يخاف أن تتحول المحاسبة إلى تصفية طائفية. وهناك من يريد المصالحة فوراً، كأن الدم يمكن طيّه ببيان سياسي.

أخطر خطأ يمكن أن تقع فيه سوريا الجديدة هو الاعتقاد أن المشكلة كانت شخص بشار الأسد وحده. كان رأس النظام، لكنه لم يكن كل النظام. النظام البائد كان شبكة خوف ومصالح وولاءات وانقسامات. كان طريقة في الحكم، وطريقة في النظر إلى المواطن، وطريقة في استخدام الطائفة ضد الطائفة. لا يمكن بناء سوريا جديدة فوق ذاكرة مدفونة بالقوة.

لكن العدالة يجب أن تكون قضائية لا انتقامية، وطنية لا طائفية، شاملة لا انتقائية. والأكيد أنه لا يمكن مطالبة السوريين بنسيان ما حدث باسم "الوحدة الوطنية"، فهذه وصفة لانفجار مؤجل. هناك طريق ثالث: عقد اجتماعي جديد، لا مجرد حكومة جديدة، ودستور يطمئن الخائف قبل أن يرضي المنتصر، لا مركزية ذكية لا تقسّم البلاد وتمنع عودة الاستبداد المركزي، وجيش وطني لا فصائلي، وقضاء لا غرف أمنية، ولغة سياسية لا ترى في التنوع السوري تهديداً.

"متلازمة المرآة المكسورة" تعني أن كل السوريين يرون جزءاً من الجرح، لكن لا أحد يستطيع وحده رؤية الجرح كاملاً. لذلك، بناء الدولة يبدأ عندما يعترف كل طرف بأن خوف الآخر حقيقي، لا ذريعة.

القول الصريح عن سوريا اليوم: نعم، سقوط الأسد فتح الباب لكنه لم يضمن العبور بعد. سوريا قد تذهب إلى دولة مدنية تعددية، وقد تنزلق إلى إعادة إنتاج الاستبداد، أو إلى فوضى أهلية بواجهات محلية. الفارق بين المسارين ليس في الشعارات، بل في طريقة إدارة الخوف.

إذا نجحت السلطة التي يبنيها الرئيس أحمد الشرع في تحويل الخوف إلى ضمانات، والضحايا إلى مواطنين، والسلاح إلى مؤسسة، والذاكرة إلى عدالة، ستولد سوريا جديدة فعلاً. بخلاف ذلك، ستتحول المرآة المكسورة إلى شظايا جارحة، فتنكسر صورة وطن ولا تعود قابلة للترميم.

هذا ليس سهلاً، وربما هي المعركة الأصعب في تاريخ سوريا الحديث!

الآراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن رأي 963+

واشنطن تُعيد هندسة وقف النار بين لبنان وإسرائيل

من 1701 إلى المناطق التجريبية

الدمار في بنت جبيل بلبنان - 2026

دخلت المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية في واشنطن مرحلة جديدة بعد الاجتماع الثلاثي الرابع الرفيع المستوى، الذي عُقد في 2 و3 حزيران/يونيو 2026 برعاية أميركية مباشرة. ووفقاً للبيان الذي نشرته الخارجية الأميركية، انتهت الجولة إلى اتفاق لبنان وإسرائيل على تنفيذ وقف لإطلاق النار، شرط الوقف الكامل لنيران "حزب الله" باتجاه الشمال الإسرائيلي، وإخلائه جميع عناصره من منطقة جنوب الليطاني. كما اتفق على متابعة المسارين السياسي والأمني في 22 حزيران/يونيو، بهدف الدفع نحو اتفاق أوسع بين الدولتين.

هذه الجولة لم تأتِ من فراغ، إذ سبقتها هدنة أولى في 16 نيسان/أبريل 2026 مدتها 10 أيّام، بوساطة أميركية، وُصفت بأنها "بادرة حسن نية" لفتح مفاوضات مباشرة نحو اتفاق أمني وسياسي دائم. ثم جرى تمديد التهدئة أكثر من مرة، لكنها بقيت هشّة بسبب استمرار الضربات الإسرائيلية من جهة، واستمرار نشاط "حزب الله" من جهة أخرى، بحسب تقارير غربية تناولت المسار التفاوضي.

حزب الله لا يستطيع أو لا يريد تنفيذ اتفاق يساوي عملياً إلغاء حضوره العسكري جنوب نهر الليطاني دفعة واحدة

مدخل إلى اتفاق دائم

الاتفاق الجديد يختلف عن اتفاق وقف الأعمال العدائية السابق في أنه لا يقدّم نفسه كآلية تنفيذية للقرار 1701 فحسب، بل كمدخل إلى اتفاق دائم محتمل بين لبنان وإسرائيل. فهو يتحدث صراحة عن إنشاء "مناطق تجريبية" تحت السيطرة الحصرية للجيش اللبناني، ثم الانتقال منها إلى مناطق أخرى. هذه الصيغة تحمل محاولة أميركية لتجزئة التنفيذ: بدل انتظار حل شامل دفعة واحدة، يبدأ التطبيق من مناطق محددة، يجري اختبار قدرة الجيش اللبناني فيها على منع وجود أي سلاح خارج سلطة الدولة. في المقابل، كان اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي دخل حيّز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أكثر وضوحاً من الناحية القانونية والتنفيذية. فقد صدر كآلية لتطبيق القرار 1701، ونصّ على وقف الأعمال العدائية ابتداءً من الرابعة فجراً، ومنع "حزب الله" وسائر الجماعات المسلحة من تنفيذ عمليات ضد إسرائيل، مقابل امتناع إسرائيل عن تنفيذ عمليات هجومية ضد أهداف لبنانية. كما نصّ على أن تكون القوات المسلحة اللبنانية والقوى الأمنية الرسمية وحدها المخوّلة حمل السلاح في منطقة جنوب الليطاني.

الفارق الأول بين الاتفاقين: الإطار السياسي

اتفاق 2024 كان اتفاقاً لوقف التصعيد وتنفيذ 1701، بوساطة أميركية – فرنسية، وتحت مظلة لجنة مراقبة تضم الولايات المتحدة وفرنسا وتعمل بالتنسيق مع "اليونيفيل". أما اتفاق 2026، فهو اتفاق مشروط يمهّد، إذا نجح، لمسار تفاوضي دائم بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية. أي أن واشنطن انتقلت من إدارة وقف النار إلى محاولة هندسة ترتيبات أمنية وسياسية أوسع.

الفارق الثاني هو الآلية الميدانية

في 2024، كان النص واضحاً: انسحاب إسرائيلي تدريجي إلى جنوب الخط الأزرق، وانتشار متزامن للجيش اللبناني في جنوب الليطاني، ضمن خطة لا تتجاوز 60 يوماً. كما نصّ الاتفاق على دعم نشر نحو 10 آلاف جندي لبناني في الجنوب، وتعزيز قدرات الجيش على تفكيك البنى والمواقع غير المرخصة ومصادرة السلاح غير الشرعي. أما في اتفاق 2026، فلا تظهر مهلة زمنية واضحة للانسحاب من القرى المحتلة، ولا يُذكر القرار 1701 كمرجعية تفصيلية بالوضوح نفسه، بحسب ما تعرضه الصورة. وهذا يجعل الاتفاق الجديد أقل تحديداً زمنياً، وأكثر اعتماداً على التدرّج والاختبار السياسي.

الفارق الثالث هو موقع "حزب الله" في الاتفاق

في الاتفاقين، جوهر المسألة واحد: نزع السلاح أو على الأقل إخلاء جنوب الليطاني من عناصر الحزب. لكن اتفاق 2024 تعامل مع هذا البند ضمن صيغة لبنانية عامة: الدولة اللبنانية تمنع أي جماعة مسلحة من العمل جنوباً. أما اتفاق 2026 فيضع وقف النار نفسه رهينة شرط مباشر: توقف "حزب الله" بالكامل عن إطلاق النار وانسحاب عناصره من جنوب الليطاني. وهذا ما يفسّر هشاشة الاتفاق منذ لحظته الأولى، خصوصاً أن الحزب لم يكن طرفاً مباشراً في التفاوض، وأن تقارير أشارت إلى رفضه الشروط واعتبارها مسًّا بالسيادة اللبنانية.

الفارق الرابع هو طبيعة المراقبة والضمانات

اتفاق 2024 أنشأ لجنة "الميكانيزم" لمراقبة حسن سير وقف النار، وأعطى دوراً واضحاً للجنة برئاسة أميركية وبمشاركة فرنسية وتنسيق مع اليونيفيل. أما اتفاق 2026، وفق الصورة، فلا يؤكد اعتماد اللجنة نفسها كجهة مراقبة، بل يركّز على المناطق النموذجية وسيطرة الجيش. لذلك يبدو الاتفاق الجديد أقل مؤسساتية من اتفاق 2024، لكنه أكثر طموحاً سياسياً لأنه يلمّح إلى اتفاق دائم، لا إلى مجرد وقف أعمال عدائية.

خلاصة

الجواب الأدق هو "حزب الله" يستطيع تنفيذ تهدئة، لكنه غالباً لا يستطيع أو لا يريد تنفيذ اتفاق يساوي عملياً نزع حضوره العسكري جنوب الليطاني دفعة واحدة. فرص النجاح ترتفع فقط إذا تحوّل الاتفاق إلى صفقة متدرجة: انسحاب إسرائيلي واضح، وقف ضربات مضمون، انتشار فعلي للجيش، ثم انسحاب حزب الله على مراحل من المناطق النموذجية. أما إذا بقي الاتفاق بصيغة "انسحاب حزب الله أولاً" فمن المرجح أن يبقى حبراً على ورق أو يتحول إلى هدنة هشّة قابلة للانهيار.

خيارات "حزب الله"

الاتفاق، كما أعلن، مشروط بتوقف "حزب الله" الكامل عن النار وانسحابه من جنوب الليطاني، وبانتقال السيطرة إلى الجيش اللبناني في مناطق محددة. وهذا يعني أن الحكومة اللبنانية قد توافق، لكن التنفيذ الفعلي يحتاج إلى قبول الحزب أو إلى قدرة الدولة على فرض القرار عليه، وهي قدرة محدودة جداً من دون توافق داخلي واسع ودعم خارجي منظم. أمام "حزب الله" 3 خيارات:

1. تنفيذ تكتيكي ومحدود للاتفاق: يوقف النار، ينسحب من مواقع مكشوفة، يخفض الحركة العسكرية، ويترك الجيش يدخل بعض المناطق، من دون تسليم كامل للسلاح أو تفكيك البنية العميقة. هذا هو السيناريو الأكثر واقعية إذا وُجد ضغط لبناني وإيراني ودولي كبير.
2. رفض صريح للاتفاق: وهذا يبدو قريباً من الموقف المعلن حالياً، فحزب الله رفض الخطة الأميركية، واعتبرها خيانة، وقال إن "المقاومة" ستستمر ما دام هناك احتلال إسرائيلي. وإسرائيل، في المقابل، أبقت عملياتها في الجنوب وطرحت منطق "المنطقة الأمنية"، ما يضعف فرص التنفيذ منذ البداية.
3. قبول مشروط بالاتفاق: أي أن يقول الحزب "نلتزم إذا انسحبت إسرائيل أولاً من القرى أو النقاط التي تحتلها، وإذا توقفت الغارات، وإذا وُضعت ضمانات أميركية/دولية". هذا يسمح له بتفادي صورة "المعطّل"، لكن يبقي التنفيذ معلّقاً على سلوك إسرائيل والضمانات.

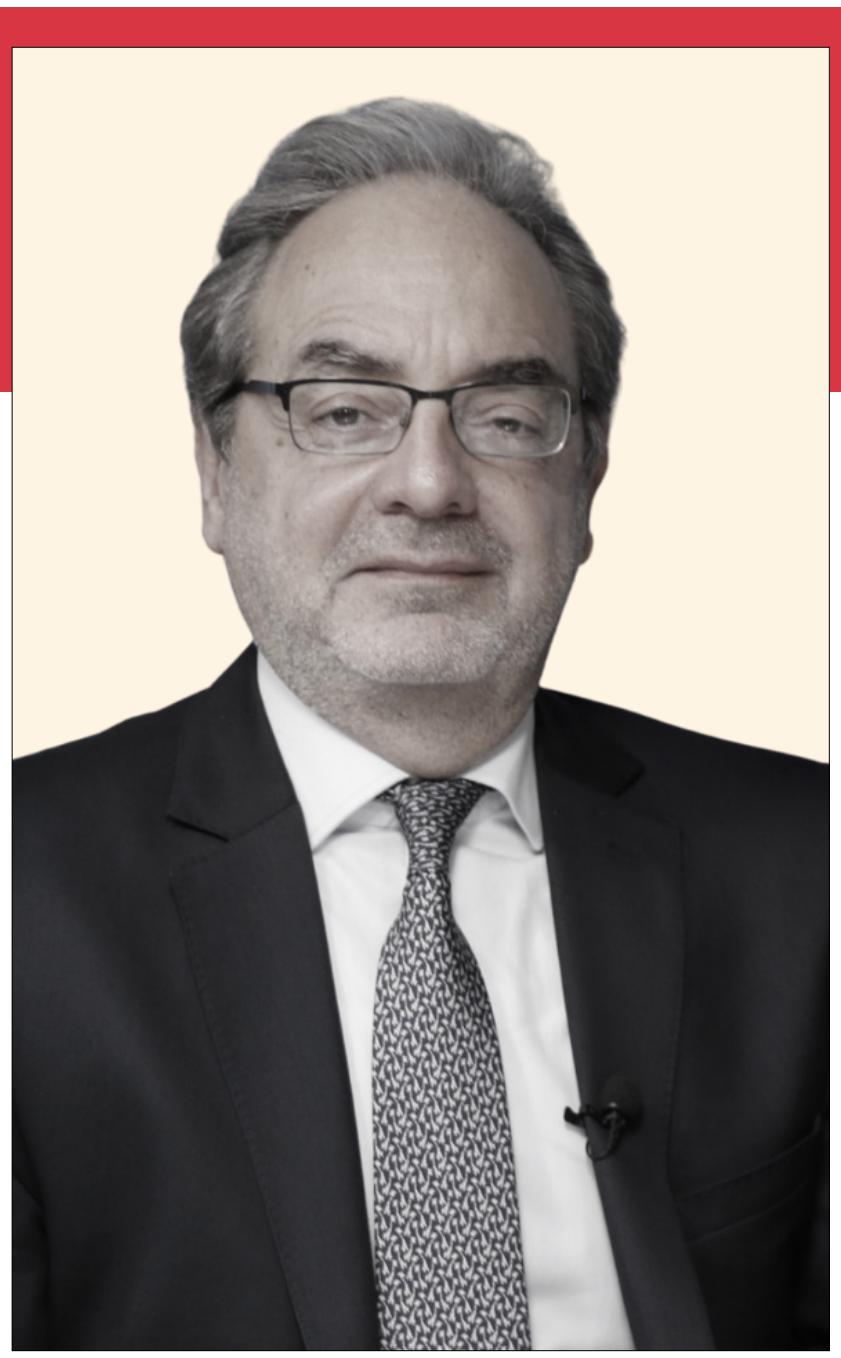

في ظل التحديات الاقتصادية والإنمائية التي تواجهها سوريا بعد سنوات طويلة من الحرب، عادت قضايا البنية التحتية وإدارة المخاطر والموارد المائية إلى واجهة النقاش العام، ولا سيما بعد فيضانات الفرات الأخيرة التي سلطت الضوء على حجم التدهور الذي أصاب المرافق والخدمات الأساسية.

وتبرز أهمية هذه الملفات في مرحلة تتطلب إعادة بناء المؤسسات العامة وتحفيز النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات، بالتوازي مع تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات المستقبلية.

وفي هذا السياق، تطرح تساؤلات عديدة في حوار خاص مع الدكتور نسيب غبريل الباحث الاقتصادي والخبير المالي و المصرفي حول مدى جاهزية منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر، والتحديات التي تعيق بناء نظام فعال للإنذار المبكر والاستجابة للكوارث، فضلاً عن الفارق بين إعادة الإعمار التقليدية ومفهوم بناء المرونة الذي بات يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة.

د. نسيب غبريل لـ 963+:

ملف إدارة المخاطر في سوريا يتقدم ببطء

إلى أي مدى كشفت فيضانات الفرات الأخيرة عن هشاشة البنية التحتية في سوريا، وما انعكاس ذلك على مسار التنمية والتعافي الاقتصادي؟

كشفت فيضانات الفرات الأخيرة واقع البنية التحتية المتدهورة في سوريا، وهو أمر غير مستغرب بعد سنوات الحرب وما رافقها من دمار وإهمال في أعمال التأهيل والصيانة. وقد أظهرت هذه الحوادث هشاشة قطاعات حيوية، مثل المياه والطرق والطاقة والكهرباء والاتصالات.

ويؤثر تراجع البنية التحتية بشكل مباشر على التنمية والتعافي الاقتصادي، إذ تؤكد التجارب الدولية وجود علاقة وثيقة بين جودة البنية التحتية ومستوى تنافسية الاقتصاد. فالبنية التحتية الحديثة تحسن بيئة الأعمال، وتجذب الاستثمارات، وتخفض تكاليف التشغيل على الشركات.

ويبرز قطاع الكهرباء مثالاً واضحاً على ذلك. ففي سوريا، تسببت الأزمة المستمرة منذ عام 2011 بتراجع حاد في التغذية الكهربائية، ما دفع كثيرين إلى الاعتماد على المولدات الخاصة. وهذا الواقع يفرض أعباء إضافية على الأسر والشركات ويؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي وفرص الاستثمار.

> إعادة الإعمار التقليدية تبني ما تدمّر، أما بناء المرونة فيُنشئ مؤسسات وبنية تحتية قادرة على التكيف مع أزمات المستقبل

كيف تقيم جاهزية منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر في سوريا للتعامل مع الكوارث الطبيعية؟

بدأت سوريا منذ عام 2025 مرحلة إعادة بناء مؤسساتها بعد سنوات طويلة من الصراع وما خلّفه من أضرار واسعة. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تطوير منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر لتكون قادرة على التعامل مع الكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات المحتملة.

وقد أظهر زلزال عام 2023 أهمية وجود مؤسسات متخصصة وقادرة على الاستجابة السريعة وإدارة الأزمات، لأن الكوارث الطبيعية لا يمكن منعها، لكن يمكن الحد من آثارها عبر التخطيط والاستعداد المسبق.

ومع ذلك، تواجه الدولة أولويات متعددة تشمل الأمن والاستقرار والاقتصاد وإعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية، ما يجعل ملف إدارة المخاطر يتقدم ببطء مقارنة بملفات أخرى أكثر إلحاحاً. كما أن محدودية الموارد تشكل تحدياً إضافياً أمام بناء منظومة متكاملة بالمستوى المطلوب.

ما أبرز التحديات التي تعيق بناء نظام وطني فعال للإنذار المبكر والاستجابة للكوارث في سوريا؟

تتمثل أبرز التحديات في صعوبة الوضع الاقتصادي، وضعف المالية العامة، والحاجة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية، وتعزيز الأمن والاستقرار، وإعادة بناء المؤسسات وتطوير القوانين، إضافة إلى إعادة تنشيط القطاع المصرفي وتعزيز اندماج سوريا في الاقتصادين العربي والعالمي.

كما تواجه البلاد تحديات اجتماعية مرتبطة بملف النازحين والعائدين ومتطلبات إعادة الإعمار، وهي عملية تحتاج إلى موارد مالية ضخمة. لذلك فإن تعدد الأولويات وتشعبها، إلى جانب محدودية الإمكانات المحلية، يشكلان عائقاً أساسياً أمام بناء نظام متطور للإنذار المبكر والاستجابة للكوارث.

كذلك تبرز الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية ومساعدات خارجية تدعم جهود الدولة في تطوير مؤسساتها وتعزيز جاهزيتها لمواجهة المخاطر المختلفة.

ما الفرق بين إعادة الإعمار التقليدية وبناء المرونة، ولماذا أصبح هذا المفهوم أكثر أهمية في سوريا اليوم؟

تركز إعادة الإعمار التقليدية على إعادة بناء ما دمرته الحرب من مبانٍ وطرقات ومرافق عامة ومحطات مياه وكهرباء ومستشفيات ومنشآت إنتاجية. أما بناء المرونة، فيتجاوز مجرد إعادة البناء إلى إنشاء مؤسسات وبنية تحتية قادرة على التكيف مع الأزمات والتعامل مع التحديات المستقبلية، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو طبيعية.

وفي الحالة السورية، تكتسب المرونة أهمية خاصة بسبب كثرة الأولويات ومحدودية الموارد. لذلك ينبغي توجيه الاستثمارات نحو مشاريع لا تلبي الاحتياجات الحالية فقط، بل تسهم أيضاً في تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر المستقبلية، بما في ذلك آثار التغير المناخي.

ومن هنا يمكن توظيف مشاريع إعادة الإعمار لبناء بنية تحتية أكثر كفاءة واستدامة، تدعم النمو الاقتصادي وتخدم احتياجات المجتمع على المدى الطويل.

هل تحتاج سوريا إلى استراتيجية وطنية جديدة لإدارة الموارد المائية واتفاقيات أكثر فاعلية مع دول الجوار؟

هناك حاجة واضحة إلى استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة الموارد المائية باعتبارها من أهم الثروات الوطنية. ويجب أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى حماية الموارد المتاحة، والحد من الهدر، وتحسين استثمارها، خصوصاً أن سوريا تعتمد بشكل كبير على الزراعة وتحتاج إلى موارد مائية مستدامة لتلبية احتياجات السكان والاقتصاد.

كما تبرز أهمية مراجعة الاتفاقيات المائية القائمة مع دول الجوار للتأكد من تحقيقها مصالح متوازنة لجميع الأطراف، وحماية الحقوق المائية السورية.

وفي الوقت نفسه، يمكن تطوير الاتفاقيات القائمة أو التفاوض على اتفاقيات جديدة تعزز الأمن المائي وتدعم إدارة الموارد المشتركة بشكل أكثر فاعلية، بما يحد من المخاطر المرتبطة بالمياه ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

كهرباء دير الزور.. وعود بلا تنفيذ

حسن العلي

تعيش دير الزور أزمة كهرباء حادة تحولت إلى معاناة إنسانية، إذ لا تتجاوز ساعات التغذية في المدينة ثلاث ساعات يوميًا وتنعدم في الأرياف، وسط تفاقم مستمر خلال العامين الماضيين رغم الوعود الحكومية المتكررة بإعادة التأهيل. ويشتكي السكان من تقصير واضح في إصلاح محطات وشبكات تحتاج كلفة محدودة مقارنة بالموازنات العامة، في وقت تتدفق فيه استثمارات كبيرة على قطاع النفط دون انعكاس ذلك على تحسين الخدمات الأساسية.

الأستاذ خالد العلي، مدرس وأب لأربعة أطفال في حي العمال بدير الزور، يعيش معاناة يومية بسبب انقطاع الكهرباء، التي لا تتجاوز حالياً ساعتين إلى ثلاث ساعات يوميًا وغير منتظمة، مما يحرم أسرته من التبريد والدراسة والعمل المنزلي.

يقول لـ"963+": اضطررت لشراء مولدة رديئة وتكاليف الوقود استنزفت نصف راتبي، بينما جيراني الأقل حظاً يعيشون في ظلام كامل، وبعض الأحياء الميسورة تحصل على ساعات أطول بسبب المحسوبية في التوزيع.

ورغم وعود المسؤولين المستمرة بتحسين الكهرباء، لم يتحقق أي تقدم على الأرض، ما يزيد شعور السكان بالإحباط والخذلان. بحسب ما قال خالد، كما طالب بحق بسيط، كهرباء مستقرة تنير المنزل، تحمي الطعام، تمكّن الأطفال من الدراسة، وتتيح لزوجته العمل، مشددًا أن ما يطلبونه ليس ترفًا بل حاجة أساسية كحقوق المواطنين في كل دول العالم.

وائل الحسين، صاحب مشغل خياطة في دير الزور، يؤكد أن أزمة الكهرباء شلّت مشروعه الذي أسسه قبل أربعٍ سنوات ووفر فرص عمل لـ12 عاملاً. توقف الماكينات الصناعية وخسائر الأعطال المتكررة أجبرته على تحمل ديون تجاوزت 80 مليون ليرة، بينما تراجعت الإيرادات واضطرت أسرته لبيع مقتنياتها لتأمين المعيشة. ورغم مخاطبة الجهات المعنية، لم يتلقَّ سوى وعود وتأجيلات دون حلول عملية.

ويحذر الحسين في حديث مع "963+" من أن الأزمة لا تهدد مشروعه فقط، بل دفعت عشرات المنشآت الصغيرة إلى الإغلاق أو العمل بنصف طاقتها، ما تسبب بفقدان وظائف وزيادة الهجرة والبطالة. ويطالب بإصلاح محطات التوليد المتوقفة، ودعم المولدات المركزية للمناطق الصناعية، واعتماد الشفافية في معالجة الملف، محذراً من اضطراره لإغلاق مشروعه وبيع معداته إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

الناشط علي الجاسم يؤكد لـ"963+" أن دير الزور تعيش أسوأ أزمة كهرباء منذ خمسين عامًا، مع توزيع غير عادل للتيار، إدارة فاسدة، وانقطاع متكرر يثقل كاهل الأسر. مسح شمل 1,200 أسرة كشف أن 94٪ تعتبر الكهرباء أهم مشكلة، و87٪ اضطروا لشراء مولدات أو بطاريات، و63٪ أبلغوا عن تلف الأجهزة، بينما 52٪ يفكرون بالهجرة، و78٪ من ربات البيوت يعانين نفسيًا، و41٪ من الأطفال تضرر تعليمهم بسبب غياب الإضاءة.

ويشير الجاسم إلى التناقض بين ثروات المحافظة النفطية وإهمال الكهرباء؛ حيث خصصت الدولة أكثر من 50 مليون دولار لاستصلاح الحقول النفطية، بينما محطات الكهرباء القريبة تفتقر لأبسط الصيانة بتكلفة لا تتجاوز نصف مليون دولار. الحكومة تتجاهل المجتمع المدني، والوعود بالتعاون واللجان المشتركة لم تُنفذ، رغم بعض الاستجابات المحدودة بفضل الضغط الإعلامي والتنسيق مع مهندسين متعاونين.

ويقول مسؤول محلي بمديرية الكهرباء بديرالزور فضل عدم الإفصاح عن اسمه، لـ"963+": "الوضع صعب جداً، بل وأسوأ مما يتصوره كثير من الناس. نحن كمسؤولين نعيش هذه المعاناة مثل المواطنين، عائلاتنا تعاني مثله تماماً. لكن هناك أسباباً موضوعية ومبررات لهذا الوضع، وكثير منها خارجة عن إرادتنا".

يضيف: "الواقع الحالي: ساعات التجوال محدودة جداً، لا أنكر ذلك. في أحياء مدينة دير الزور، قد تصل إلى 3 ساعات يومياً في أحسن الأحوال، لكنها تنعدم شبه كلياً في الأرياف بسبب بعدها عن المحطات وتضرر الشبكات. هذا واقع مؤسف لكنه حقيقي".

وتعرضت محطات التوليد وخطوط النقل ومحطات التحويل لأضرار جسيمة خلال سيطرة تنظيم داعش ثم عمليات التحرير. إعادة تأهيل كل هذا يحتاج إلى وقت وإمكانيات هائلة.

ويتابع: المحطات الرئيسية في المنطقة تغذيها خطوط غاز من حقول المنطقة، لكن هذه الخطوط تعرضت للتخريب أكثر من مرة، كما أن كميات الغاز الموردة غير مستقرة. بالإضافة لصعوبة تأمين قطع الغيار اللازمة بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة على سوريا سابقا. كثير من المعدات التي نحتاجها مستوردة، وتأمينها عبر وسطاء يرفع التكلفة ويؤخر وصولها.

ويضيف: جزء كبير من شبكات التوزيع في الأحياء قديم ومتهالك، ويحتاج إلى تغيير كامل. الأعطال تتكرر يومياً، وفرق الصيانة غير قادرة على مواكبة هذه الأعطال بسبب قلة العدد والتجهيزات، مشيراً إلى أن "هذه ليست أعذاراً، هذه حقائق ملموسة نواجهها يومياً".

وفي رده على الاتهامات المتعلقة بعدم عدالة توزيع الكهرباء بين الأحياء، يقول المسؤول إن هذه الاتهامات تُطرح بشكل متكرر، لكنها لا تعكس الواقع بدقة.

ويوضح أن توزيع التيار يعتمد على عوامل فنية مرتبطة بقدرة خطوط التغذية وحالة الشبكات الكهربائية، حيث تحصل بعض الأحياء القريبة من المحطات أو الأقل تضرراً على تغذية أفضل مقارنة بالمناطق التي تعاني من أعطال كبيرة أو تقع على مسافات أبعد.

ويضيف أن المؤسسة طلبت مراراً من المواطنين تقديم أدلة تثبت وجود تمييز أو محاباة في توزيع الكهرباء، إلا أنها لم تتلقَّ أي إثباتات ملموسة حتى الآن. وأقرّ بوجود تفاوت في ساعات التغذية بين بعض المناطق، لكنه شدد على أن أسبابه فنية بحتة، مؤكدًا أن الجهات المعنية تعمل على الحد من هذه الفوارق وتحسين واقع الشبكات.

وحول ما يُتداول بشأن إمكانية إعادة محطات التوليد إلى العمل الكامل من خلال إصلاحات بسيطة ومنخفضة التكلفة، وصف المسؤول هذا الطرح بأنه "مبالغ فيه". مشيراً إلى أن محطة التيم، وهي الأكبر في المنطقة، تحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة لوحدات التوليد الغازية المتضررة، بتكلفة تقديرية تتجاوز 10 ملايين دولار وفترة تنفيذ لا تقل عن ستة أشهر.

أما محطة العشارة، فرغم أنها الأقل تضرراً، إلا أن إصلاحها يتطلب استيراد قطع غير متوفرة محليًا، وقد واجهت عملية تأمينها صعوبات مالية ومصرفية.

وقدّرت تكلفة إعادة تأهيلها بنحو 800 ألف دولار. وفيما يتعلق بمحطة الضيحية، يوضح أنها محطة قديمة تحتاج إلى إصلاحات واسعة قد تجعل إنشاء محطة جديدة خياراً أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية. ويؤكد أن العمل على إعادة تشغيل محطة العشارة يمثل أولوية حالية، مع توقعات بعودتها للخدمة خلال الأشهر المقبلة.

وفي معرض رده على المقارنات بين الإنفاق على قطاع النفط وقطاع الكهرباء، يوضح المسؤول أن المقارنة ليست دقيقة بالكامل، نظراً لاختلاف الجهات المشرفة ومصادر التمويل بين القطاعين. فمشروعات النفط تُموَّل ضمن اتفاقيات واستثمارات خاصة ذات طابع اقتصادي واستراتيجي، بينما يعتمد قطاع الكهرباء على موازنات مختلفة وآليات تمويل أكثر تعقيدًا.

ويضيف أن قطاع الكهرباء في دير الزور حصل خلال العامين الماضيين على مخصصات مالية كبيرة، إلا أن تكلفة إعادة تأهيل البنية التحتية الكهربائية تبقى مرتفعة للغاية مقارنة بالعائد الاقتصادي المباشر الذي يحققه قطاع النفط.

ويشير إلى أن مشروعات النفط تبدأ بتحقيق إيرادات خلال فترات قصيرة، في حين أن الاستثمار في الكهرباء ينعكس على تحسين الخدمات العامة أكثر من تحقيق الأرباح. وختم بالتأكيد على أنه يطالب باستمرار بزيادة الدعم المخصص لقطاع الكهرباء، إلا أن القرارات النهائية تتخذها جهات عليا.

وتبقى أزمة الكهرباء في دير الزور واحدة من أبرز التحديات الخدمية التي تواجه المحافظة، في ظل فجوة واضحة بين حجم الموارد المتاحة وواقع الخدمات المقدمة للسكان. وبين مطالب المواطنين بتحسين التغذية الكهربائية وتأكيدات الجهات الرسمية بوجود خططٍ للمعالجة، لا يزال الملف مفتوحاً بانتظار حلول عملية تنعكس على حياة الأهالي والقطاعات الاقتصادية المتضررة.

ويرى كثير من أبناء المحافظة أن تجاوز الأزمة يتطلب مزيدًا من الشفافية في عرض الحقائق والتحديات، وتسريع مشاريع التأهيل والصيانة، وضمان توزيع عادل للموارد وفق الأولويات الخدمية. وحتى تتحقق هذه الخطوات، ستبقى الكهرباء واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في دير الزور، بما تحمله من آثار مباشرة على الحياة اليومية والاقتصاد المحلي ومستقبل الاستقرار في المنطقة.

> **لا يتجاوز زمن التغذية ثلاث ساعات يومياً وتغيب الكهرباء تماماً في الأرياف**

الدومينو الاقتصادي

كيف يُغرق الفيضان «الليرة السورية»؟

مازن الشاهين

بينما كانت حقول القمح في دير الزور والرقة وريف حلب الشرقي تستعد للحصاد، اجتاحت فيضانات الفرات آلاف الهكتارات المزروعة، مهددةً أهم محاصيل الأمن الغذائي في سوريا. ولم تقتصر الخسائر على الزراعة فحسب، بل امتدت لتطال الاقتصاد الوطني عبر زيادة الاعتماد على الاستيراد والضغط على احتياطيات النقد الأجنبي وسعر صرف الليرة. وتكتسب الكارثة أهمية مضاعفة لأن مناطق الشمال والشرق تؤمن تاريخيًا أكثر من ٪60 من إنتاج القمح السوري، ما يجعل دعمها وحماية إنتاجها ضرورة اقتصادية واستراتيجية تمس الأمن الغذائي والاستقرار المعيشي في البلاد.

من ضفاف الفرات إلى خزينة الدولة

لا يصح النظر إلى القمح باعتباره محصولاً زراعياً عادياً قابلاً للاستبدال بقرار إداري، فالقمح في سوريا ليس سلعة غذائية فحسب، بل هو عملة وطنية بكل المعايير الاقتصادية، يقول الخبير في الاقتصاد الزراعي محمود سليم في تصريحات لـ"٩٦٣+" إن الدولة تشتري القمح من مزارعيها بالليرة السورية، فتوزّع السيولة على ملايين الأسر الريفية وتحرّكٍ الاقتصاد المحلي في المحافظات الأكثر فقراً، والقمح المحلي يُحيِّي صناعة الطحن والخبز والمعكرونة، مما يُشكّل سلسلة قيمة محلية تشغّل آلاف العمال، وتوفير القمح داخلياً يُجنّب البلاد اللجوء إلى الأسواق الدولية وتسديد فاتورة بالعملةٍ الصعبة.
ويضيف سليم حين يُستورَد القمح بدلاً من أن يُزرع يعني بحسبة مباشرة تراجع الإنتاج المحلي، وبالتالي لجوء الحكومة إلى الاستيراد، وهنا تبدأ الحلقة الأولى في سلسلة التداعيات، فكل طن قمح مستورد يعني صرف دولارات من الاحتياطي النادر، وحين يتنافس الطلب على الدولار بين المستوردين والأفراد، يرتفع سعره في السوق الموازية، مما يُجهز على ما تبقى من استقرار نسبي حققته الليرة الجديدة في أشهرها الأولى.
ويؤكد أن المنطق الاقتصادي يقول: كل دولار يُصرف على استيراد القمح هو دولار يُسحب من احتياطي البلاد ويُضاف إلى الضغط على سعر الصرف، وهذا يعني ببساطة أن ثمن الفيضان يدفعه كل سوري في محل البقالة وليس فقط في الحقل.
ويبين خبير الاقتصادٍ الزراعي أن المزارع السوري الذي انتظر موسماً كاملاً لينتشل أسرته من براثن الفقر يجد نفسه فجأة أمام حقل غارق وديون متراكمة وتكاليف زراعة ضاعت بلا عائد، وهذا ليس مجرد تعاطف إنساني، بل هو أزمة اقتصادية ذات تداعيات هيكلية، فتكاليف البذور والأسمدة والحرث والحصاد كلها ذهبت دون مردود، والمزارعٍ الذي اقترض لتمويل الموسم بات مديناً بلا أصل يسدّد، كما أن تراجع إيراد الأسرة الريفية يعني تراجع الاستهلاك المحلي في الأسواق الصغيرة والمدن الريفية التي تعتمد على هذا الإنفاق، إضافة إلى العجز عن الزراعة في الموسمٍ التالي بسبب غياب رأسٍ المال، مما يعني تراكماً في تراجع الإنتاج عاماً بعد عام.
ويلفت إلى احتمال اضطرار بعض المزارعين إلى عرض أراضيهم للبيع في لحظة ضعف وحاجة، وهو ما يفتح الباب أمام إشكالية مزمنة وأشد خطورة، حين تتراكم الخسائر على المزارع ويعجز عن الاستمرار، يصبح بيع الأرض الخيار الوحيد الظاهر، وهنا تبرز ظاهرة اقتصادية خطيرة، ففي لحظات ضعف الريف وإفلاسه، يظهر وسطاء يشترون الأراضي بأسعار متدنية لصالح جهات خارجية أو مستثمرين يراكمون ملكية الأراضي الزراعية في مناطق ستكون ذات قيمة مستقبلية عالية.
ويحذر من أن المزارع الذي يبيع أرضه اليوم يخرج من دائرة الإنتاج الزراعي إلى الأبد في الغالب، وتراكم هذه الحالات يؤدي إلى إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية بصورة تخدم غير المزارعين على حساب الإنتاج الوطني.

الليرة والقمح.. علاقة اقتصادية لا يراها الجميع

عندما يقلّ إنتاج القمح في الشمال والشرق السوري بسبب فيضانات الفرات، تتراجع الكميات المعروضة في الأسواق بينما تبقى الليرة المتداولة كما هي، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وارتفاع تكاليف الاستيراد بالدولار، وبالتالي تضخم مزدوج يضرب القدرة الشرائية للمواطنين، ويكشف هشاشة هذه المناطق التي تشكل السلة الغذائية للبلاد وأهمية حمايتها لضمان استقرار الاقتصاد الوطني وقيمة الليرة.
غرق محصول القمح لا يقف عند حدود الخسارة الزراعية، بل يتمدد ليشعل أزمة نقدية وتجارية واجتماعية متكاملة، تطال المزارع والمستهلك، والخزينة العامة والعملة الوطنية في آن واحد، والاهتمام الحكومي بمحافظات الشمال والشرق السوري هو ضرورة أمن قومي،كما يرى الخبير الزراعي الدكتور صالح الحمادي في تصريح لـ"٩٦٣+" فهذه المنطقة تمثل "السلة الغذائية" للبلاد، إلا أن المفارقة الصادمة تكمن في أن هذه المناطق ذاتها هي الأكثر معاناة من الفقر، وتراجع الخدمات، وتهالك البنية التحتية، والحقيقة لا تقبل الجدل: "ضعف هذه المناطق يعني ضعف سوريا اقتصادياً بالكامل".
ويضيف الحمادي أن الفرات الذي غمر الحقول لم يحمل معه الطمي والماء وحدهما، بل حمل أسئلة اقتصادية حادة تُنذر بآثار متسلسلة (تأثير الدومينو) على النقد والاقتصاد الكلي من استنزاف النقد الأجنبي واتساع العجز التجاري، فكل طن قمح يجرفه الفيضان يعني اضطرار الحكومة لاستيراد طن بديل بالعملة الصعبة (الدولار) وهذا الاعتماد القسري على الخارج يؤدي إلى نزيف حاد في احتياطيات النقد الأجنبي المتبقية، وزيادة الطلب على الدولار في السوق المحلية لتغطية الفاتورة الاستيرادية، مما يضغط مباشرة على سعر صرف الليرة السورية ويدفعها نحو التراجع.
ويشير إلى معضلة التضخم المستورد، فالقمح المستورد يرتبط بأسعار البورصات العالمية، وتكاليف الشحن والتأمين، وهي تكاليف تفوق بكثير كلفة الإنتاج المحلي، والنتيجة المباشرة هي ارتفاع أسعار الطحين، الخبز، والمواد الغذائية المرتبطة بها، مما يشعل موجة "تضخم مستورد" تلتهم القوة الشرائية للمواطن.
ويحذر من أن الضغوط النقدية الناتجة عن تراجع الإنتاج والاضطرار للاستيراد تخلق حلقة مفرغة؛ حيث تتآكل القيمة الشرائية لأي طروحات نقدية جديدة أو زياداتٍ في الأجور قبل أن يشعر بها المواطن، تماماً كما تآكلت السنابل قبل أن تنضج.
ويؤكد أهمية أن لا يكون الفلاح السوري هو الحلقة الأضعف في مواجهة الكارثة، فعلى الصعيد الاجتماعي، يمثل الفلاح في الجزيرة والفرات الحلقة الأضعف، وخسارة الموسم تعني، عجز المزارعين عن سداد القروض الزراعية (أثمان البذار، الأسمدة، والمحروقات) واستمرار إهمال هذه المنطقة أو التعامل مع الكارثة بمسكنات مؤقتة.
ويرى الحمادي أن الفيضان وقع، والخسارة حقيقية، لكن تعمّق الأزمة ليس قدراً محتوماً، ثمة تدخلات عاجلة يمكن أن تحدّ من تمدد الأضرار، فعلى صعيد دعم المزارعين هناك ضرورة بصرف تعويضات عاجلة وعادلة تغطي تكاليف الموسم الضائع على الأقل، وليس مبالغ رمزية، وإتاحة قروض زراعية ميسّرة وبلا فوائد مرهقة لضمان إمكانية الزراعة في الموسم القادم، مع اشتراط أن تكون التعويضات بالليرة السورية للحفاظٍ على الطلب المحلي وعدم تحميل الخزينة صرفاً بالعملة الأجنبية.
ويضيف حمادي أنه على صعيد الأمن الغذائي والعملة ضرورة التفاوض مع دول صديقة على صفقات استيراد قمح مؤجلة السداد أو بشروط تفضيلية لتقليل الضغط الفوري على الاحتياطي، ودعم موقت لأسعار الدقيق والخبز للحد من التأثير التضخمي على الفئات الأكثر هشاشة مع مراقبة مشددة لأي عمليات شراء مريبة للأراضي الزراعية في مناطق الفيضان، ووضع آليات قانونية تحمي حق المزارع في الاحتفاظ بأرضه.
ويطالب حمادي بالاستثمار الجاد في منظومة السيطرة على الفيضانات /السدود الترابية، وشبكات الصرف، وأنظمة الإنذار المبكر، وإحداث التأمين الزراعي، لا يجب أن يكون المزارع وحده في مواجهة الكوارثٍ الطبيعية، الدولة شريك في المخاطرة، وأيضاً من المفيد تنويع محاصيل المناطقٍ المعرضة للفيضان نحو أصناف أكثر تحملاً للمياه أو قصيرة الدورة الزراعية.
ويختم حمادي: الاقتصاد لا يعالج في التحسّر على ما جرى، بل في قرارات جريئة وسريعة تضع المزارع والإنتاج الوطني في قلب خطة الانتعاشٍ الاقتصادي، لأن سوريا التي تنتعش اقتصاديا لا يمكنها أن تفعل ذلكٍ وريفها ينزف وحقولها تغرق، فالفرات كان دائماً شريان الحياة السورية، فلا يُسمح له أن يصبح شريان الدمار، وفيضان الفرات هذا العام لم يكن كارثة طبيعية فحسب، بل كان جرس إنذار اقتصادي مدوٍّ، إن حماية المزارع السوري في الشرق والشمال ليست مجرد خطة رعاية اجتماعية، بل هي خط الدفاع الأول عن الليرة السورية وعن الخزينة العامة، فكلما كانتٍ المناطق الشمالية والشرقية أكثر فقراً وأقل إنتاجاً، كانت سوريا برمَّتها أكثر ارتهانا للضغوط الخارجية، ولقد حان الوقت لتدرك العقلية التخطيطية أن رتق "السلة الغذائية المثقوبة" هو بداية الطريق الحقيقية لأي تعافٍ اقتصادي مستدام.

> لم يغرق الفرات حقول القمح فقط، بل فتح باباً لضغوط اقتصادية تمتد من المزارع إلى الليرة السورية

الورد الطبيعي.. هدية المشاعر التي يهددها الغلاء

لا تزال الوردة الواحدة قادرة على رسم ابتسامة، وباقة صغيرة تختصر مشاعر يصعب التعبير عنها بالكلمات. إلا أن الورد الطبيعي، المرتبط دائماً بالحب والفرح والمناسبات السعيدة، لم يسلم من موجة الغلاء التي طالت مختلف جوانب الحياة، لتصبح تكلفة الباقة اليوم أعلى بكثير مقارنة بالسنوات السابقة.

ويؤكد أبو عمار، صاحب متجر للورد الطبيعي، في تصريحات لـ"963+" أن أسعار الورود تتغير بشكل مستمر وفق حجم الطلب، وتزداد في فترات الأعياد ومواسم الأعراس والخطوبة.

ويشير إلى أن ارتفاع الأسعار لا يعود فقط إلى الطلب الموسمي، بل أيضاً إلى تكاليف الزراعة العالية، والتي تشمل الشتول المستوردة، والأسمدة، والمبيدات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي تؤثر على مراحل الإنتاج المختلفة.

ورغم ذلك، يؤكد أبو عمار أن الورد الطبيعي لا يزال يحتفظ بسحره ومكانته لدى الناس، إذ لا يمكن لأي بديل تعويض رائحته وحضوره المميز في المناسبات.

وفي المقابل، تمكن الورد الصناعي من توسيع حضوره في السوق خلال السنوات الأخيرة. وتقول أماني، مالكة متجر للورد الصناعي، لـ"963+" إن ارتفاع أسعار الورد الطبيعي دفع الزبائن إلى التوجه نحو البدائل الصناعية، خصوصاً في فصل الشتاء عندما يصبح تأمين الورود الطبيعية أكثر صعوبة.

وتوضح أن بعض أنواع الورد الصناعي باتت تحاكي شكل الطبيعي بدقة، ما جعلها خياراً شائعاً للهدايا وزينة المنازل وقاعات الأفراح، إضافة إلى قدرته على الاحتفاظ بالشكل لفترات طويلة، ما يتيح الاحتفاظ بالذكرى لأطول وقت ممكن.

ومع ذلك، تؤكد أماني أن الورود الصناعية تبقى بديلاً، بينما يظل الطبيعي رمزاً للرومانسية والمشاعر الصادقة، وأن سوقه قد يتراجع أحياناً لكنه لن يختفي.

ويلامس الغلاء حياة المستهلكين بشكل مباشر، كما يقول عباس أحد مشتري الورود لـ"963+"، الذي يؤكد أن الورد لا يزال وسيلة مميزة للتعبير عن المشاعر، لكنه أصبح يفكر مرتين قبل شراء الباقة بسبب ارتفاع الأسعار، معتبراً أن قيمة الهدية تكمن في معناها لا في ثمنها.

ويضيف مؤيد وهو مغرم بشراء الورود، أنه فوجئ مرات عدة بأسعار الباقات، مشيراً إلى أن الغلاء فرض نفسه حتى على المناسبات العاطفية البسيطة، ما دفع الشباب إلى إعادة حساباتهم قبل شراء الورود.

وفي المنازل، شهدت التغيرات انعكاساً واضحاً. تقول أم محمد، ربة منزل، لـ"963+" إن شراء الورد لتزيين المنزل لم يعد أمراً عادياً كما كان سابقاً، إذ أصبحت الأولويات المعيشية أهم من الكماليات.

ورغم اللجوء أحياناً إلى الورود الصناعية، تؤكد أن منظر الورد الطبيعي ورائحته لا يعوضهما شيء، لما يمنحانه من شعور بالحياة والدفء.

من جهتها، ترى ريان من سكان دمشق أن الورد الطبيعي يحمل قيمة معنوية لا يمكن استبدالها، فتلقي وردة طبيعية كهدية يمنح شعوراً بالاهتمام مختلفاً عن أي هدية أخرى، رغم انخفاض تقديم الورود مقارنة بالماضي مع اتجاه البعض إلى خيارات أقل تكلفة.

وبين من يتمسك بالورد الطبيعي مهما ارتفع سعره، ومن وجد في الورود الصناعية بديلاً مناسباً، تبقى الوردة الحقيقية حاضرة في الذاكرة والمشاعر. فمهما تغيرت الأسعار والعادات الاستهلاكية، يظل الورد أكثر من مجرد هدية؛ فهو رسالة صغيرة تحمل الكثير من المعاني.

حين تكبر الأخت قبل أوانها.. حكايات المسؤولية الخفية

في كثير من العائلات تصبح الأخت الكبرى سنداً يومياً ومسؤولاً غير معلن، تتحمل رعاية الإخوة وأعباء تفوق عمرها، فتضطر للنضج مبكراً وتتعلم التضحية والواجب. ورغم وصفها بـ"الأم الثانية"، إلا أن تجربتها أعمق، إذ تجمع بين الحب والضغط والمسؤولية والتوقعات المتزايدة، لتغدو ركيزة أساسية ذات أثر طويل في الأسرة.

لم تكن نجبير إسماعيل، وهي شابة من محافظة الحسكة تتوقع أن تتحول في سن مبكرة إلى إحدى الدعائم الأساسية لأسرتها. فبصفتها الأخت الكبرى في عائلة مكونة من أربعة أفراد وجدت نفسها أمام مسؤوليات متزايدة فرضتها الظروف المعيشية الصعبة ما دفعها إلى البحث عن عمل لمساندة والدها الموظف وتأمين جزء من احتياجات الأسرة.

وتقول نجبير (31 عاماً) في حديثها لـ"963+" إن شعورها بالمسؤولية تجاه أسرتها بدأ مبكراً مع تزايد الأعباء الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، ما جعل مساعدة والدها ضرورة لا خياراً.

وتوضح أنها كانت توازن بين حياتها الخاصة واحتياجات المنزل التي تصدرت أولوياتها، مع اعتبارها الشخص المعتمد عليه داخل الأسرة، ما منحها فخراً لكنه حمّلها ضغوطا تفوق عمرها.

وتشير إلى أن أصعب ما واجهته هو تأجيل طموحاتها لدعم استقرار الأسرة، مؤكدة أنها لا تندم على ذلك وتعدّه واجبا إنسانياً، فيما ترى أن كثيراً من الأخوات الكبيرات يواصلن العطاء بصمت رغم الأعباء.

وتضيف أن المسؤولية قد تقتصر لدى البعض على المساهمة المادية أو دعم الوالدين، لكنها تتحول لدى أخريات إلى دور أكبر حين تفرض الظروف أن يكن السند الأول للعائلة.

في مدينة القامشلي، وجدت نور علي نفسها أمام مسؤولية لم تكن تتوقعها بعد وفاة والدها قبل سنوات فبصفتها الشقيقة الكبرى بين أربع فتيات لم يكن عليها أن تواجه حزن الفقدان فحسب بل أن تتحمل أيضاً أعباءً مادية ونفسية كانت في السابق تقع على عاتق والدها.

وتروي نور لـ"963+" أن وفاة والدها غيّرت حياتها بالكامل، فأصبحت المسؤولة الأولى إلى جانب والدتها عن العمل وتأمين احتياجات المنزل ودعم تعليم شقيقاتها.

وتوضح أن دورها لم يكن مادياً فقط بل شمل الدعم النفسي والاستماع لأخواتها، ما جعلها ملجأ دائماً لأي قرار أو مشكلة، وهو ما فرض عليها ضغوطاً وقوة دائمة.

وتؤكد أنها واصلت الحفاظ على تماسك الأسرة، معتبرة أن الأصعب كان تعويض غياب الأب، لتشير إلى أن كثيراً من الأخوات الكبيرات يحملن بصمت أدواراً ثقيلة تمتد آثارها لسنوات.

وتوضح المعالجة النفسية مارتين الزغبي أبو زيد أن عالم النفس النمساوي ألفريد أدلر يرى أن دور الأخت يرتبط بترتيب الولادة وما يرافقه من توقعات تؤثر في شخصيتها، وأن إسناد مسؤوليات مناسبة لها لا إشكال فيه، لكن يتحول الأمر إلى ضغط حين تفوق قدراتها كتكليف طفلة بمهام ثقيلة أو رعاية رضيع، ما يدفعها للشعور المبكر بالمسؤولية.

وتشير في تصريحات لـ"963+" إلى أن ذلك قد يعزز الثقة وتحمل المسؤولية لكنه عند الإفراط يسبب القلق والذنب وفقدان الطفولة، داعية إلى توزيع المهام وتوفير مساحة للراحة واللعب وتقدير الجهود، مع التأكيد أن مسؤولية الأسرة مشتركة.

عاصم سكر لـ «963+»:

الحرب السورية أعادتني إلى نقطة الصفر

فرح درويش

هناك أصوات فنية لا تُقاس شهرتها فقط بعدد الأعمال التي قدّمتها، بل بقدرتها على البقاء حيّة في ذاكرة الناس، كأنها جزء من طفولتهم وامتداد لزمنٍ لا يغادرهم مهما تقدّم بهم العمر. أصوات تتجاوز حدود الأغنية أو اللحن، لتتحول إلى ملامح مرحلةٍ كاملة، وإلى رابطٍ عاطفي يجمع أجيالاً متباعدة على ذكريات واحدة وصور مشتركة من الفرح البسيط.

وفي المشهد الفني العربي، يظل الفنان السوري عاصم سكر واحداً من تلك الأسماء التي ارتبطت بهذا النوع من الحضور المختلف؛ حضور لا يقوم على الضجيج الإعلامي بقدر ما يستند إلى أثر هادئ لكنه عميق، تركه في وجدان جمهور تربّى على أعماله الغنائية وشارات الرسوم المتحركة التي شكّلت جزءا من ذاكرة الطفولة لدى ملايين المشاهدين في العالم العربي.

ينتمي سكر إلى مدرسة فنية حملت معها إرثاً موسيقياً عائلياً راسخاً، بدأ مع والده الملحن الراحل عبد الفتاح سكر، قبل أن يواصل الابن رحلته الخاصة في فضاء الفن، محاولاً الحفاظ على ذلك الإرث وتطويره دون أن يفقد ملامحه الأصلية. وبين النجاح الجماهيري والتحديات المهنية، ظلّ حضوره مرتبطاً بفكرة "الرسالة" في الفن، لا بوصفه مجرد أداءٍ غنائي، بل باعتباره مسؤولية أخلاقية وثقافية تجاه المتلقي، ولا سيما الأطفال.

لكن هذه المسيرة لم تكن بمعزل عن التحولات الكبرى التي شهدتها سوريا خلال السنوات الماضية، إذ انعكست الحرب على تفاصيل حياته الشخصية والفنية، وأحدثت تغييرات قاسية في مساره، من التهجير إلى فقدان الاستقرار، وصولاً إلى سنوات من الانقطاع القسري عن السفر والعمل، ما أعاد تشكيل تجربته من جديد وتركه أمام أسئلة صعبة حول الفن والحياة والقدرة على الاستمرار.

في هذا الحوار الخاص لـ"963+"، يتحدث سكر عن إرثه الفني الذي حمله عن والده الراحل الملحن عبد الفتاح سكر، وعن تأثير الحرب السورية في حياته ومسيرته، كما يستعرض رؤيته للمشهد الفني الحالي، وينتقد واقع شارات الأطفال المعاصرة، ويتحدث بشغف عن جمهوره المنتشر في الوطن العربي، مؤكداً أن محبة الناس كانت الحلم الأكبر الذي تحقق في مسيرته.

بدايةً، ما أكثر صفة فنية حرصت على الحفاظ عليها رغم تغير الزمن؟

حاولت دائماً الحفاظ على الموروث الفني الذي أحمله كوني ابن الملحن الكبير عبد الفتاح سكر رحمه الله. هذا الإرث حمّلني مسؤولية كبيرة وجعلني أحرص على اختيار الأعمال التي تليق بتاريخي الفني وتنسجم مع المبادئ التي نشأت عليها. لذلك كنت أضع معايير عالية في اختيار أي عمل أقدمه للجمهور.

عندما تسمع اليوم شباباً يغنون شارات أعمالك، ماذا تشعر؟

بالتأكيد أشعر بسعادة كبيرة. عندما أسمع الشباب يغنون تلك الشارات أدرك أن الرسالة وصلت، وأن جيلاً كاملاً ترعرع على هذه الأعمال وأحبها وحفظها. هذا الأمر يمنحني شعوراً بالرضا، وأتمنى أن تستمر هذه الرسالة في الوصول إلى الأجيال القادمة.

وماذا عن مشهد الجماهير التي تتهافت اليوم للحصول على تذاكر حفلاتك؟

هذا المشهد مؤثر للغاية بالنسبة لي. أشعر بامتنان كبير لكل شخص ما زال يحتفظ بهذه المحبة بعد كل هذه السنوات. وأقول دائماً لجمهوري إنني أتمنى من كل قلبي أن أزورهم في مختلف البلدان العربية، وأن نلتقي مجدداً لنستعيد معاً أجمل الذكريات واللحظات التي صنعتها تلك الأعمال.

لو التقيت بعاصم سكر في بداياته الفنية، ما النصيحة التي ستقدمها له؟

سؤال صعب بالفعل. ربما كنت سأخبره أن يتجنب الكثير من المطبات التي واجهتها خلال مسيرتي الفنية. كنت سأحاول أن أمهد له الطريق وأن أساعده على الوصول بأمان إلى أهدافه، مستفيداً من كل الدروس التي تعلمتها عبر السنوات.

إلى أي مدى أثرت الحرب السورية على حياتك ومسيرتك الفنية؟

الحرب السورية لم تؤثر فقط على خياراتي الفنية، بل تركت آثاراً عميقة على حياتي الشخصية أيضاً. عشت تجربة التهجير وفقدت ممتلكاتي وعدت إلى نقطة الصفر تقريباً. كانت مرحلة قاسية جداً بكل المقاييس، لكنني لم أستسلم.

رغم الظروف الصعبة، حاولت الاستمرار والعمل بقدر ما أستطيع. كما أن الحرب فرضت عليّ عزلة قسرية لفترة طويلة، إذ لم أتمكن من السفر إلى أي بلد لمدة تقارب ثماني سنوات، وهو أمر أثر بشكل مباشر في نشاطي الفني وحضوري الجماهيري.

هل يستطيع الفنان الحفاظ على مبادئه في أصعب الظروف؟

الحياة بطبيعتها تفرض على الإنسان أحياناً تقديم تنازلات بسبب ظروف قاهرة، والفن جزء من هذه الحياة. لكن يبقى المهم أن يحافظ الفنان على جوهره وقيمه الأساسية وألا يفقد البوصلة التي توجهه.

سبق أن تحدثت عن رفضك لأعمال لا تحمل قيمة فنية حقيقية، هل دفعت ثمن هذا الموقف؟

بلا شك، اختيار الأعمال المناسبة ليس أمراً سهلاً. الأذواق تختلف من شخص إلى آخر، ولا يستطيع أي فنان أن يرضي الجميع. لكن الفنان الملتزم بقيمه الفنية قد يضطر أحياناً للتضحية ببعض المكاسب أو فرص الانتشار من أجل أن يبقى في الجانب الصحيح والنظيف من الفن.

كيف تنظر إلى الساحة الفنية اليوم؟

المشهد الفني اليوم مختلف كثيراً عما كان عليه في السابق. هناك أعمال جيدة بالتأكيد، لكن هناك أيضاً الكثير من الإنتاج الذي يعتمد على السرعة والانتشار أكثر من اعتماده على القيمة الفنية الحقيقية. ما يهمني دائماً هو أن يحمل العمل رسالة ومضموناً يضيفان شيئاً للجمهور.

برأيك، هل فقدت الشارة دورها كجزء من هوية العمل الدرامي؟

نعم، إلى حد كبير. في الماضي كانت الشارة جزءاً أساسياً من هوية العمل الدرامي، وكانت مرتبطة بقصته وشخصياته وروحه العامة. أما اليوم فقد تحولت في كثير من الأحيان إلى أغنية عادية يؤديها فنان مشهور بهدف تحقيق الانتشار فقط، بعيداً عن ارتباطها الحقيقي بالعمل.

وما العناصر التي تجعل الشارة ناجحة وخالدة؟

الشارة الناجحة تقوم على ثلاثة عناصر أساسية: الكلمات، واللحن، والأداء الغنائي. إذا اختل أحد هذه العناصر تراجع مستوى العمل بالكامل. عندما تتكامل هذه الركائز الثلاث، يصبح من الممكن أن تعيش الشارة في ذاكرة الناس لسنوات طويلة.

كيف تقيم شارات الأطفال والأعمال الغنائية الموجهة لهم اليوم؟

للأسف، أرى أن كثيراً من الأعمال المقدمة للأطفال اليوم تفتقد إلى القيم والمبادئ التي كنا نحرص على تقديمها. هناك نصوص سطحية وألحان مبتذلة ومحتوى لا يراعي أهمية الرسالة الموجهة إلى الطفل. في الماضي كنا نعتبر أن العمل الموجه للأطفال مسؤولية كبيرة، أما اليوم فالكثير من هذه الأعمال يُنتج بهدف ملء ساعات البث فقط.

لو عُرض عليك اليوم مشروع جديد مرتبط بأعمال الأطفال، هل ستعود إليه؟

بالتأكيد، بل ربما بحماسة أكبر من السابق. هذا النوع من الأعمال يحمل رسالة إنسانية وتربوية نبيلة، وأنا ما زلت مؤمناً بأهميته وتأثيره.

وهل يمكن أن نراك مجدداً مع زملائك الذين شاركوك تجربة سيبستون؟

أتمنى ذلك من كل قلبي. لكن الحرب فرقتنا للأسف، وأصبح كل واحد منا يعيش في بلد مختلف. رغم ذلك تبقى الرغبة موجودة في أن نجتمع يوماً ما في عمل جديد يعيد شيئاً من تلك الروح الجميلة.

بعد هذه الرحلة الطويلة، هل ما زال هناك حلم فني لم يتحقق؟

الحمد لله، أشعر أن الحلم الأكبر قد تحقق بالفعل، وهو محبة الجماهير. عندما أرى هذا الحب في الحفلات واللقاءات أشعر أنني حققت أهم ما كنت أطمح إليه.

صحيفة سياسية – اقتصادية – ثقافية - اجتماعية منوّعة، تغطّي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان
سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى
تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

www.963media.com